جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس -

كلية الحقوق و العلوم السياسية – بودواو -

قسم العلوم السياسية

ابعاد الصراع الدولي و الاقليمي و تداعياته على الاستقرار في ليبيا خلال فترة (2011-2022)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص : التعاون الدولي

إعداد الطالب :

عقون ناصر

إشراف الأستاذة:

بركان نبيلة

لجنة المناقشة :

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		امحمد بوقرة بومرداس	رئيسا
بركان نبيلة	استاذة مساعدة – أ-	امحمد بوقرة بومرداس	مشرفا
		امحمد بوقرة بومرداس	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021/2022

شكر و عرفان

الحمد لله كثيرا على توفيقه و كل نعمه .

يشرفني ان اتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذة المشرفة " بركان نبيلة" التي كان لي عظيم الشرف ان اعمل معها من خلال اشرافها علي في تحرير هذه المذكرة راجيا من الله موفور الصحة و العافية و كذا الشكر موصول الى كافة اساتذة قسم العلوم السياسية و كلية الحقوق بودواو و على راسهم الاستاذ " شرقي عبد الغاني "

الى كل الاصدقاء و الزملاء و كل من ساعدوني على اتمام هذا العمل المتواضع .

الشكر الخاص الى كافة اعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل .

الى كل من ساعدوني من قريب او بعيد

اهداء

اهدي ثمرة جهدي

الى من لا يمكن للكلمات ان توفي حقهم

الى جرعت الكاس فارغا لتسقيني قطرة حب ، الى من سهرت الليالي على راحتي ، الى من رافقتني في كل خطواتي ، الى التي لم تبخل علي بدعواتها ....الى التي انارت طريقي برضاها " امي الغالية حفظها الله " .

الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهدني طريق العلم ، الى من احمل اسمه بكل فخر ، الى سندي في هذه الحياة " ابي العزيز اطال الله عمره "

الى زوجتي سندي في الحياة و اولادي قرة عيني

الى كل اصدقائي و زملائي قسم العلوم السياسية .

الى كل اساتذة قسم العلوم السياسية بكلية الحقوق بودواو خاصة الاستاذ " حجاج مراد " الذي قدم لنا الدعم خلال المسار الدراسي .

الى كل من يفتح هذه المذكرة من بعدي.

" ناصر عقون "

مقدمة

عرفت البشرية نزاعات عديدة خصوصا المنطقة العربية منها، نتيجة ما يعرفه ويعيشه العالم العربي من فوضى وثورات وصراعات أهلية وهو ما أثر على الشعوب العربية فشهدت تأخير في نموها وقيد في حريتها واهتزاز كرامتها، فقد ظهرت العديد من الانتفاضات بعد 2010 في العالم العربي بصفة عامة والعالم المغاربي بصفة خاصة، حيث طالب الشعب من خلالها إسقاط النظام السياسي الاستبدادي الذي دام فترة طويلة، وكذا إيجاد الحلول وتحسين الظروف الاجتماعية التي يعيشها معظم الدول العربية كالبطالة.....

كما قد اعتبرت هذه الاحداث السياسية تغير مهما على المستوى الساحة السياسية الدولية او الإقليمية، بسبب الثورات الاجتماعية المطالبة بالتغير الجذري للأوضاع سواء اجتماعية أو سياسية.

ومن بين تلك الدول التي شهدت انتفاضات، ليبيا فالمشهد السياسي الليبي يعد حاليا من أبرز الملفات الدولية وأكثر اهتماما على الصعيدين الدولي والإقليمي، حيث تزايد الصراع على السلكة بعد فيفير 20011 في ليبسا وازداد الاطماع الداخلية والخارجية لسبط النفوذ السياسي من جهة، وغياب جل يرضي به أطراف المجتمع الليبي بما فيه القوى السياسية والمدنية والعسكرية من جهة أخرى.

كما قد شهدت ليبيا انقسام سياسي بين الشرق الليبي والغرب الليبي بين الفرقاء الليبية، ما ساهم في التدخلات الخارجية، وبدأ لعبة التدخلات الخارجية من طرف لاعين وأطماع، فاختلفت التدخلات إقليمية ودولية بين ما مناوئين لمرحلة التفسير الثوري، وعارضين محاولين إفسادها، راغبين في استغلال ثروات ليبيا كالنفط والبترول.... فقد نتج بذلك على هذا التجاذب والصراع المزيد من التعقيدات في المشهد الأمني والسياسي، والتهديد باستقرار ليبيا والعبث بمقوماتها وحدتها رفع العديد من الانقسامات للأطراف المتصارعة.

- **أهمية الموضوع:**

تتمثل أهمية الموضوع في أن: ليبيا تملك موقع استراتيجي، ما استدعى الأمر بالاهتمام وجمع المعلومات عنها، والبحث عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انتفاضة 2011.

- امتلاك ليبيا للنفط ما زادها أهمية للدول على الضفة الأخرى للبحر الأبيض المتوسط والشركات النفطية العالمية، وهذا ما جعل منها محل استقطاب العديد من التدخلات الأجنبية.

- **أهداف الدراسة**

تكمن أهداف الدراسة في:

- محاولة فهم أبعاد الصراع الدولي والإقليمي.

- كون ليبيا تعتبر دولة من ول المغرب العربي والاحداث التي تمسها وتؤثر فيها ليست خاصة بها وحدها فقط بل تحرض جميع الدول المحيطة بها.
- تكمن في المكانة الاستراتيجية التي تحتلها ليبيا على المستوى الدولي والإقليمي.

➢ **أسباب اختيار الموضوع:**

تكمن أسباب اختيار الموضوع في وجود أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

1. **أسباب ذاتية:**

- الاهتمام بما يحدث في ليبيا وباعتبارها دولة مجاورة للجزائر وقطر من أقطار المغرب العربي.
- التشابه الكبير بين العادات والتقاليد والثقافة الجزائرية والليبية.
- الرغبة في دراسة تأثير الصراع الدولي والإقليمي على ليبيا كحالة كونها أحد الدول الفاعلة في دول شمال إفريقيا.

2. **أسباب موضوعية:**

- أن موضوع الصراع الدولي والإقليمي وما نتج عنه في ليبيا أثار العديد من التساؤلات على نستوى القانون الدولي، وأصبح من المواضيع المهمة على الساحة الإقليمية والدولية وذلك نظرا التأزم الوضع.
- معرفة الأسباب الداخلية والخارجية للازمة الليبية.

➢ **حدود البحث:**

- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على ليبيا.
- الحدود الزمانية خلال فترة (2011 إلى غاية 2022).

➢ **الدراسات السابقة**

بالنسبة للدراسات السابقة تم الاعتماد على بعض رسائل الماجستير نذكر منها: ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولة لياسين فلوس، نصيرة عليلي مذكرة تحت عنوان إشكالية إعادة بناء الدولة الجديدة في ليبيا، وسهيلة بن موسى مذكرة تحت عنوان تأثير المتغيرات الخارجية على إعادة بناء دولة ليبيا، وكذلك مذكرة الماجستير لعبد الله زوبيري تحت عنوان المتغيرات الخارجية على إعادة بناء الدولة ليبيا.

➢ **الصعوبات:**

تمثلت صعوبات هذا العمل في قلة المراجع المتخصصة في هذا الموضوع بإضافة إلى محدودية الوقت.

- **الإشكالية**:

من خلال ما سبق ذكره تتضح لنا الإشكالية التالية: **كيف يمكن للصراع الدولي والإقليمي أن يؤثر على ليبيا؟**

كما تندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

1) ماهي دوافع والأسباب الصراع الدولي الإقليمي؟
2) كيف يمكن رسم الحالة المستقبلية لليبيا؟

- **الفرضيات**:

- وجود دوافع سياسية واقتصادية ودوافع أمنية وإيديولوجية.
- وجود ثلاث سيناريوهات مستقبلية للوضع الراهن في ليبيا.

- منهجية الدراسة:

اعتمدنا في هذه المذكرة على عدة مناهج علمية ألا وهي:

1. **المنهج التاريخي**: فاعتمدنا على هذا المنهج إلى الجذور التاريخية لدولة ليبيا وكذلك التطرف إلى الأسباب والدوافع التي أدت إلى قيام الأزمة الليبية.
2. **منهج دراسة الخالة**: اعتمدنا هذا المنهج لدراسة أبعاد الصراع الدولي والإقليمي على ليبا بعد القذافي أي بعد 2011.
3. **المنهج التحليلي الوصفي**: اعتمدنا على هذا المنهج من خلال دراسة تأثيرات الدولية والإقليمية على ليبيا وكذلك تحليل موقف الدول من الصراع في ليبيا.

مصطلحات الدراسة :

- **الصراع الدولي** : هو عبارة عن ظاهرة تنافس بين طرفين او اكثر تتضمن اتباع كل طرف اهداف معارضة في الوقت نفسه،بحيث يريد كل طرف الحصول على ما يريد الحصول عليه الطرف الآخر وهناينشأ الصراع،فالعلاقات الدولية لا تخلو من المنازعات والصراعات،نتيجة اختلاف الأهداف للدول،والتي تنعكس عن سياستها الخارجية.
- **النظام الإقليمي**: هو مجموعة من العلاقات والتفاعل بين الدول في اقليم جغرافي واحد وتخضع لقواعد وقوانين منظمة، كما يضم دولة اكثر من الدول المتجاورة والمتفاعلةوالتي تمتلك بعض العوامل اللغوية،والتاريخية والثقافية.

- **الصراع** : هو موقف تنافسي خاص،يكون طرفاه،او اطرافه، على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما او منهم، مضطرا فيها الى تبني او اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني او الاطراف الأخرى،

- **الخطة:**

تنقسم دراسة هذه المذكرة إلى فصلين حيث تطرقت في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي والنظري للصراع الدولي في ليبيا ودراسة هذا الفصل تكون في مبحثين، حيث تناولت في المبحث الأول مفهوم الصراع الدولي الإقليمي أما المبحث الثاني تناولت فيه تأثير التدخلات الإقليمية على ليبيا.

أما الفصل الثاني فتطرقت فيه إلى تقييم الصراع الدولي الإقليمي على ليبيا، والذي بدوره ينقسم إلى مبحثين حيث تكون الدراسة في المبحث الأول حول موقف الأطراف الدولية والإقليمية من الصراع في ليبيا، بينما المبحث الثاني يكون حول موقف الدول الإقليمية من الصراع في ليبيا.

تمهيد

منذ الإطاحة بنظام القذافي في العام 2011م، كان مسار ليبيا سيء على الرغم من وجود عدد من المزايا بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى ما بعد الصراع، شهد تراجع على الجهات السياسية والاقتصادية والأمنية متجه نحو الاستياء وتأرجحت ليبيا على حافة الرجوع والعودة إلى الحرب الاهلية في أكثر من مناسبة خلال الأعوام الماضية، وفي غياب دولة فاعلة أحرزت المجموعات الجهادية الإرهابية تقدما في هذه الأثناء لتصبح منطقة الساحل والمغرب العربي الأوسع أكثر هشاشة، وأصبح جنوب ليبيا ملاذ آمن للمجموعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، ليس ثمة اتفاق حول الإطار المفاهيمي والنظري للصراع، غير أنه ظاهرة مختلفة عن ظواهر العلاقات الدولية فهي متناهية التعقيد، حيث تتعدد أبعادها كما تتداخل أسبابها ومصادرها، وتتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها سواء المباشرة أو غير المباشرة.

كما أيضا يتفاوت المستوى التي يحدث عنه الصراع من حيث المدى والكثافة والعنف، ولإدارة الصراع بصفة عامة لا بد من وجود أساليب كالتفاوض والوساطة والتحكيم والقضاء الدوليين، والتهديد باستخدام القوة وكذلك استعمالها في حالة فشل الوسائل السلمية، ومنه لإعداد هذا الفصل قسمناه إلى مبحثين أتناول في المبحث الأول: مفهوم الصراع الدولي والإقليمي، أما المبحث الثاني أتناول فيه تأثير التدخلات الدولية والإقليمية على ليبيا.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للصراع في ليبيا

إن الأوضاع في ليبيا منذ 2011 وذلك بعد اسقاط نظام العقيدة معمر القذافي والتدخل العسكري لحلف الناتو للإطاحة به لم تشهد أي استقرار، لا بل انهارت معظم مؤسسات الدولة وصارت ليبيا ساحة صراع للميلشيات المسلحة التي تجمعت معسكرين متحاربين تمثلها سلطتان متنافستان، هما حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولية، مقابل سلطة الجيش الوطني الليبي والبرلمان القائم في مدينة طبرق الليبية، هذا الانقسام الداخلي ساهم في زعزعة الأمن والاستقرار وارتفاع وتيرة الصراع المسلح الذي كان بيئة خصبة ومناسبة لتنامي أنشطة التنظيمات التخريبية، والتي استدعت بدورها قوى دولية وإقليمية حولت البلاد إلى ساحة نزاع إقليمي وحروب تخاض بالنيابة، حيث تتهم حكومة الوفاق باستخدام مقاتلين من جماعات مسلحة مقربة من تركيا كانت تقاتل في سوريا للقتال جانبها، أما القوات التابعة للجي الليبي بقيادة حفتر فتتهم بالاستعانة بعدة آلاف من الروس، فتبقى ليبيا تمثل ساحة نفوذ ومحطة مهمة لمعظم الأجندات الدولية لبسط مشروعها الإقليمي في المنطقة وعليه نحاول في هذا الفصل الإحاطة بالإطار المفاهيمي والنظري للصراع في ليبيا من خلال مبحثين:

نخصص المبحث الأول إلى مفهوم الصراع الدولي والإقليمي. أما المبحث الثاني تأثير التدخلات الإقليمية والدولية على ليبيا.

المبحث الأول: مفهوم الصراع الدولي والإقليمي

يعرف الصراع الدولي على أنه صراعات عنيفة بين دول أو تكتلات دولية ليست متجاورة، أو بين دول أو تكتلات دولية ضد حركات أو منظمات عابرة للحدود، بينما يعرف الصراع الإقليمي على أساس أنه يكون بين دول متجاورة، أو بين قوى كبرى أو خارجية في إقليم ما، أو قد تكون بين دولة أكبر في إقليم معين، كما تتم عملية إدارة الصراع الدولي في معظم الأحوال من خلال تدخل طرف ثالث يسعى إما إلى منع الصراع، أو ضبط الصراع، أو حل الصراع أو تحقيق السلام بين أطراف الصراع، وأيا كانت أهداف القائمين على إدارة الصراع، فإنما يلجئون في سبيل تحقيق هذه الأهداف إلى وسائل عديدة ومتنوعة منها الوسائل الديبلوماسية، والعقوبات الاقتصادية، والتهديد باستخدام القوة والاستخدام الفعلي لها.[1] ومن هذا المنطلق قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، نتناول في المطلب الأول أطراف الصراع الدولي والإقليمي، أما المطلب الثاني نتناول فيه جذور الصراع في ليبيا، أسباب ودوافع الصراع الدولي والإقليمي.

المطلب الأول: أطراف الصراع الإقليمي والدولي.

تتمثل أطراف الصراع الدولي في:

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية

لقد حظيت ليبيا باهتمام خاص من قبل الولايات المتحدة الأمريكية فمنذ الانحسار الدور الأوربي وهي تتطلع للهيمنة عليها وهذا واضح قبل تغيير في سياستها مع القذافي، وما إن غيرت ليبيا بتحالفها الثلاثي، وسمته "ليبيا الديمقراطية" حيث فتحت الساحتين الدولية والإقليمية علها سلبا، وكان المسؤول الأول عما حصل لليبيا من فوضى، فهي لا تكترث لما يحصل لليبيا كدولة وشعب بقدر اهتمامها بمقدورات ليبيا الاقتصادية وموقعها الاستراتيجي.

فقد أرسلت الولايات المتحدة الامريكية لواء للمساعدة الأمنية إلى تونس بغرض الإشراف على خارطة الصراع الليبية وضمان الحد من النفوذ الروسي في ليبيا، وذكرت قيادة الجيش الأمريكي بإفريقيا في بيان "مع استمرار روسيا في تأجيج لهيب الصراع الليبي، فإن القلق يزداد بشأن الأمن الإقليمي في

[1] عبد السميع ، بلعيد محمد العجرم، **شرعية التدخل الخارجي وأثره على الانقسام الداخلي في ليبيا**، أعمال المؤتمر الدولي "أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، كلية الحقوق، جامعة الجفرة، ص381.

شمال إفريقيا"، وأضافت "نحن ندرس مع تونس طرق جديدة لمواجهة القلق الأمني المشترك ويشمل ذلك استخدام لوائنا للمساعدة الأمنية.[1]

كما أنها تنظر إلى الأزمة في ليبيا ما بعد القذافي تأثيرها على قضيتي الطاقة ومكافحة الإرهاب في الوقت الذي لم تريد فيه التورط مع فرنسا فيما يتعلق مكافحة الإرهاب في إفريقيا حيث تعمل واشنطن على استكمال انسحابا من مناطق الصراع في القارة، ولكن تحرص في نفس الوقت على تأمين مسارات الطاقة وخاصة من غرب إفريقيا لذلك نقوم بأدوار "متقطعة" حتى لا تختفي تماما من المشهد الليبي وتحمي في الوقت نسه مصالحها، لذلك فقد سعت إلى الاستفادة من النفط والغاز الليبي الذي يتميز بسهولة إخراجه ونوعيته الجيدة.

كما يتصل الدور الأمريكي في ليبيا ما بعد القذافي على تأمين مصادر الطاقة لحلفائها في أوروبا، زما يرتبط بقوة وثيقة أيضا يتماسك حلف شمال الأطلسي ومهامه أو دوره الاستراتيجي.[2]

فالإدارة الأمريكية قد حاولت استعادة دورها في ليبيا قد حاولت استعادة دورها في ليبيا بالضغط على طرفي الصراع لوقف القتال وذلك عقب ارسال تركيا مرتزقة لدعم حكومة الوفاق، وخلال شهر جانفي 2020 التقى وفد من كبار المسؤولين الأمريكيين بشكل منفصل مع وزير الداخلية بحكومة الوفاق السابق "فتحي باشاغا"

والمشير "خليفة حفتر" قائد الجيش الليبي في العاصمة الإيطالية "روما"، كما ناشدت فيه وزارة الخارجية والدفاع الأمريكيتين اللواء حفتر على وقف معركة طرابلس (طوفان الكرامة)، والانضمام إلى المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة مع حكومة الوفاق الوطني السابقة برئاسة رئيس الوزراء "فايز السراج".[3]

---

[1] حازم حمد موسى، **مكانة الموقع الاستراتيجي الحيوي لليبيا في لعبة الصراع الإقليمي والدولي**، أعمال المؤتمر الدولي، "أبعاد الصراع لإقليمي والدولي وتداعياته على امن واستقرار ليبيا"، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق.

[2] حازم محمد موسى، **مرجع نفسه**، ص30.

[3] توفيق بوستي، **المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي**، الدوافع والاتجاهات، جامعة 8 ماي 1945، مجلة دفاتر السياسية والقانون، مخبر الدراسات القانونية البيئية، المجلد 14، عدد 1، 2020، ص48.

ثانيا: روسيا:

تحظى ليبيا باهتمام بالغ في روسيا، ما يعني وجود مجموعة "فاغنر" في ليبيا منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2018، ما أثار قلق الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أنه يعد تهديدا لمصالحها الحيوية في ليبيا، طيقا لقول الجنرال "براد فور غيرينغ" مدير العمليات في القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا في بيان 7 إن نوع وحجم المعدات يظهران لبناء قدرات لعمل عسكري هجومي طويل الأمد وليس مساعدات إنسانية، ويشيران إلى أن وزارة الدفاع الروسية تدعم هذه العمليات"، وسبق أن نفت روسيا أكثر من مرة مثل هذه الاتهامات الأمريكية عن إرسالها طائرات مقاتلة لدعم قوات مجموعة "فاغنر" الخاصة في ليبيا، ويبدو أن سعي موسكو لتأسيس قاعدة لنفوذها في ليبيا هو ما يشغل واشنطن التي ظلت ترسل إشارات متناقضة بشأن أطراف الصراع في ليبيا، متمثلين بحكومة الوفاق وقوات شرق ليبيا، وما زاد القلق الأمريكي قلقا التقارب الروسي – التركي، فروسيا تعد ليبيا مهمة جدا لاستراتيجيتها ومنفذ جديد لها في إفريقيا.[1]

ثالثا: فرنسا

تعتبر فرنسا من الدول التي اكتسبت موقع استراتيجي في حقية توازن القوى، في حين الأن تدعم الشرعية في الصراع الليبي من خلال مفاوضات بين أطراف الصراع وجمعهم تحت قيادة واحدة، كذلك وجهته أطراف أخرى تعطل جهود المصالحة التي سعت إليها وعطلت مع روسيا بيان إدانة شديدة اللهجة من مجلس الأمن مثلما جرى في الاتحاد الأوروبي للطرف الذي تدعمه.[2]

رابعا: إيطاليا:

كون إيطاليا البلد المستعمر السابق لليبيا الذي يرى فيها منطقة نفوذ تاريخي ومجالا حيويا له، اهتمت كثيرا لجانب تفعيل دورها في الصراع على النقود مع الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والنفطية، فضلا على التركيز على عملية مكافحة الهجرة وتهريب اللاجئين من شواطئ الليبية إليها،[3] وبالتالي تعتبرها رمزا لإحياء الأمجاد التاريخية للإمبراطورية الرومانية في جنوب المتوسط بالرغم من دخول قوى منافسة جديدة على خط هذا الصراع وتحديدا انخراط كل من روسيا وتركيا، وما يحمله من تهديدات مباشرة بتهميش القوى الإقليمية والدولية التي لديها العديد من المصالح الحيوية في ليبيا.

---

[1] حاتم محمد موسى ، **مرجع نفسه ص** 31

[2] حاتم محمد موسى ، **مرجع نفسه** ص 31

[3] توفيق بوستى ، **مرجع نفسه** ص 428

تتمثل أطراف الصراع الإقليمي في دول الإقليمية وهي الأكثر تعقيدا نتيجة القرب الجغرافي والقدرة الاقتصادية والتقارب الإيديولوجي ألا وهي:

أولا: (قطر، مصر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة)

استمرت بالتدخل الداخلي في ليبيا بهدف خلق جهة على حساب طرف أخر لتحقيق أهدافها مع التجاذب الكبير وطمع في السيطرة على الحركات المتشددة، حيث دعمت بالعتاد العسكري داخل الصراع القائم بين القوى السياسية والعسكرية الليبية لصالح أطراف دون أخرى، مدعمة الاضطرابات العنيفة والفوضى السياسية والأمنية.[1]

ثانيا: الجزائر

كان موقفها من الأزمة الليبية بلا للانتهاك السيادة الدولة والتدخل في شؤونها الداخلية ولا للتدخل الأجنبي في الصراعات الداخلية، ولا وجود لخيار عسكري لتسويتها، ولا لتدحل الجيش الجزائري خارج حدود البلاد ما يعني تنفيذ ممارساتي لما جاء في الدستور فمن منظرو تقليدي للأمن الحدودي يستوجب تأمين الحدود مع وجود دولتين قائمتين على طرفيها تجعل منها دولة مستقرة وآمنة، فموقف الجزائري العلني والأكثر وضوحا كان يخدم موقف الحكومة الليبية في بداية الأزمة الليبية. [2]

ثالثا: تركيا

دخلت تركيا المعترك الليبي مدفوعة باستراتيجيتها في شرق المتوسط، واعتبر تدخلها عاملا حاسما في إعادة توازن وإنقاذ حكومة الوفاق المعترف بها، وكان دعمها لحكومة الوفاء بغطاء مستتر بإمدادها بالمركبات المدركة وإدارة عمليات الطائرات مسيرة في المعرك لصالحها، كما استخدمت أنقرة عنوانا تحت باب تقديم "المشورة والتدريب"، تبرز التدخل بأنه تم بناء على دعوة من حكومة معترف بها دوليا وقعت معا اتفاقية، فقد وقعت أنقرة مع طرابلس في إسطنبول أكثر من اتفاقية للتنقيب عن مصادر الطاقة، وقعت في إسطنبول نوفمبر/تشرين الثاني 2019 انقرة اتفاقية ترسيم الحدود البحرية، وبعد تلك الاتفاقية أعلنت الرئاسة التركية ان حكومة الوفاق الوطني الليبية وقعت اتفاقا عسكريا جديدا مع تركيا، وذلك لمواجهة

---

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ **(ابعاد التدخل الانساني للامم المتجحدة في احدى الثورات العربية (ليبيا ، سوريا نموذج)** المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد 43-44 ، 2014 ، ص145

[2] عبد الله زوبيري ، عبد المالك زغبة ، **تاثير المتغيرات الخارجية على المادة بناء الدولة في ليبيا** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة 2017/201 ص 34

حفتر 31 مما جعل تركيا تؤكد أن ممارستها إزاء ليبيا هي ممارسات مشروعة من الناحية القانونية من خلال أسباب ألا وهي:

- أن ترسيم الحدود البحرية والتعاون الأمني والتدخل العسكري جاء بموجب اتفاقات تم عقدها مع حكومة شرعية معترف بها من جانب الأمم المتحدة والدول الكبرى بإضافة تأييد البرلمان التركي للتدخل العسكري بموافقة 325 عضو وقد خلق هذا التأييد تصعيدا للموقف داخليا وخارجيا وإقليميا.[1]

المطلب الثاني: جذور الصراع في ليبيا

إن الأوضاع السياسية تتأثر بشكل أو بآخر، كما تتشكل وفقا للظروف التاريخية السائدة في المنطقة وما يحيط بها، وحتى العداوة والكراهية المحيطة بها. فالشعب اتجاه النظام والحكومة المستبدة التي تعتبر المشكلة والعقبة أمام تقدمه وحريته وتحقيق كرامته، هدفها تكريس هيمنتها وقبضتها، وذلك راجع لسبب واحد بأن هذه الحكومات غير شرعية فهي غير منتجة، وهذا ما جاء في معظم الشعوب العربية مثل ليبيا بداية من 2011 معبر عن استيائها عن النظام القائم.[2]

- بدأت الثورة الليبية بمظاهرات 15 فيفري 2011 اتسمت بالسلمية في بداية الأمر، في (بنغازي والمدن الشرقية) حيث طالبت بالحرية والتغيير، سميت كذلك ثورة 17 فبراير احتراما واحياء للذكرى الشهداء. المظاهرات التي انطلقت في 2006 بمدينة بنغازي والتي قمعها النظام السياسي الليبي بوحشية مفرطة.
- فقد ظهرت الأزمة في ليبيا على شكل مواجهات بين المتظاهرين وقوى المعارضة الليبية من جهة وكتائب معمر القذافي من جهة أخرى، وهذه الأزمة تطورت إلى نزاع مسلح تقوده حركات سياسية وميليشيات مسلحة تطالب بإسقاط النظام الليبي القائم بزعامة معمر القذافي وبين النظام السياسي الذي لجأ إلى الرد العنيف مما أدى إلى أن تأخذ الاحتجاجات والمظاهرات منحنى آخر نحو

[1] حليمة احمد محمد حمزة ، **تداعيات التدخل في ليبيا بين الايجابي و السلبي** ، اعمال المؤتمر الدولي ، ابعاد الصراع الاقليمي و الدولي و تداعياته على امن و استقرار ليبيا ، دراسات الاستراتيجية و السياسة الاقتصادية ، برلين المانيا ص 394

[2] حبيب الخباز ، **اضواء حول الاحداث و التطورات في الوطن العربي** ، دون دار النشر ، الطبعة الاولى سنة 2011 ص 15-16

"الانتفاضة المسلحة" مما زاد من وتيرة الثورة بنجاح المحتجين في تحرير بعض المناطق من سلطة النظام واستيلاء على معظم مراكز الأمن وأجهزة الاستخبارات.[1]

- في حين تصاعدت المواجهة بين الثوار والنظام، قام النظام باستخدام الطائرات والمدافع في قصف المناطق الثائرة وانشق الكثير من ضباط الجيش من أبناء المناطق الشرقية من البلاد وانحياز العديد من القادة العسكريين والجنود في القواعد العسكرية لصالح الثورة في عزل نظام الحكم، وتغريز مواقع الثورة الذين بدأوا يسيطرون على المنطقة بعد منطقة والتي بدأت بالسيطرة على شرق ليبيا وامتداد إلى باقي المناطق الأخرى.[2]

المطلب الثالث: دافع وأسباب الصراع الدولي والإقليمي

تتمثل أسباب ودوافع الصراع الدولي الإقليمي في:

أولا: الدوافع

1. دوافع سياسية:

ترتبط بعض الدول المتدخلة في ليبيا بتاريخ ونفوذ استعماري يقد به القدرة على التأثير، وهذا ما يتعلق بالجغرافيا السياسية الليبية، فالمنطقة الشرقية في ليبيا لها قوة دفع مركزي نحو الجنوب الليبي وهو ما جعل فرنسا تقف مع اللواء خليفة حفتر: لأنها لا تريد ليبيا لذاتها إنما لغيرها (إفريقيا)، إضافة إلى السيطرة على ليبيا بوابة إفريقيا ومد خلاياها لدولة بجم ليبيا وموقعها الاستراتيجي.

أما السياسة الإقليمية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص سياسة القائد وذلك لأسباب تتعلق بالإرث التاريخي الممتد إلى العهد العثماني الذي سيطر فيه الاتراك، تعتبر ليبيا البعيدة عنها جغرافيا موقعا استراتيجيا في شرق وجنوب البخر المتوسط، ومدخلا لتأمين نفوذها في شمال وشرق إفريقيا تزامنا مع تراجعها على الساحة السودانية والارتباط الليبي بمنطقة شمال إفريقيا خاصة المغرب، الجزائر، تونس التي تسعى تركيا لاجتذابهم لموقعها في الأزمة الليبية[3].

---

[1] سهيلة بن موسى ، **تاثير المتغيرات الخارجية على اعادة بناء الدولة في ليبيا** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر اكاديمي ، تخصص استيراتيجية و علاقات دولية ، فرع علوم سياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية 2017/2016 ص 21

[2] عبد العظيم جبر حافظ (**التطورات السياسية في ليبيا على اثر ثورة 17 شباط**) رؤية سياسة تحليلية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الليبية عدد 38 ، 2011 ص 109

[3] حليمة احمد محمد حمزة ، **مرجع نفسه** ص 390

ولعل الدوافع الخفية التي جعلت "أردوغان" يخوض غمار المغامرة في ليبيا هو محاولة الاقتراب من الحدود المصرية، لاعتقاده أن التدخل في ليبيا سيجعله على مقربة من الحدود المصرية، تسعى الدول المتدخلة في ليبيا إلى توقيع غطاء سياسي يسوغ تدخلها في ليبيا فيما أن تدخلهم يهدف إلى مساعدة الليبيين.[1]

2. دوافع اقتصادية:

تعتبر المصالح الاقتصادية من أهم الدوافع الرئيسية للعديد من الدول المتدخلة في ليبيا حيث يتجلى طمعها في الحصول على النفط والغاز الليبي وبسعر منخفض لما يساعدها وحل مشكلة الطاقة، فتمتلك ليبيا أكبر احتياطي نفطي في القارة الإفريقية، كما وقعت الحكومة التركية مع الرئيس فائز السراج أكثر من اتفاقية للتنقيب عن مصادر الطاقة، بإضافة إلى مذكرتي تفاهم وقعتا في إسطنبول في 27 نوفمبر 2019 بشأن التعاون الأمني والعسكري والسيادة على المناطق البحرية، كما تمتلك تركيا علاقات اقتصادية واسعة مع ليبيا منذ نظام القذافي، فقد تحتل ليبيا المرتبة الثالثة في تسلسل الدول التي تتولى فيها الشركات التركية تنفيذ مشاريع مختلفة، ما جعلها تركيا تخاف على مصالحها، كذلك لتمتلك شريك لها في الإقليمي والدولي على غاز المتوسط، كما تعتبر ليبيا شريكا تجاريا مهما لمصر قبل 2011م.[2]

أما دولة فرنسا ترغب كذلك في تأمين مصالحها الاقتصادية في ليبيا والسيطرة على حقول النفط الليبية عبر شركتها "توتال" بإضافة إلى استحواذ بعض شركاتها مثل المجموعة الهندسية "البستوم" وشركة الإسمنت "لافاج" على عقود إعادة أعمار الليبية، وإعادة تأهيل المنشآت الشركات الفرنسية في 2011 أن تكلفة إعادة اعمار ليبيا تتجاوز 200 مليار دولار وهو مرشح لارتفاع في الوقت الحالي.

إن ليبيا ليست مجرد صحراء شاسعة جنوب البحر المتوسط لا تنتج سوى النفط وقليل كما يعتمد البعض، بل تملك ثروات معدنية هامة لكنها في أغلبها غير مستغلة، على غرار الذهب واليورانيوم والحديد الخام

---

[1] حليمة احمد محمد حمزة ، **مرجع نفسه** ص 391

[2] جاد مصطفى البستاني ، محمد السيد ، محمد نبوي ، **التدخل التركي في ليبيا و اثره على الامن القومي** ، المركز العربي للبحوث و الدراسات ، منشور عبر الموقع www.acrseg.org اطلع عليه بتاريخ 2022/04/24 على الساعة 11:00

وغيرها من المعادن، فقد كانت منذ القدم مح أطماع دولية تمتلك ساحلا طويلا، يوفر لها ثروة سمكية هامة خاصة على مستوى خليج سرت بإضافة إلى احتياطات منجمية هامة.[1]

3. دوافع أمنية وإيديولوجية

تعتبر الهجرة غير الشرعية من بين الملفات الأمنية الشائكة على مستوى الساحة الليبية والتجارية وغيرها... كان من الدوافع وراء التدخل الخارجي، فتفاقم هذه الملفات يهدد المنظومة الامنية والتنموية لأغلب الدول، فالوضع المتردي في ليبيا والصراع القائم داخلها زاد من وتيرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين بإيقاع أسرع لأن ليبيا تعد بوابة الهجرة غير الرعية من شمال إفريقيا، وتنامي نشاط التنظيمات الإرهابية، أبرزها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" خاصة أنه بات يستهدف المنشآت النفطية للدول المنتجة له.

أما بالنسبة للتدفق فدوافعه الأمنية تأتي على قمة أولويات الإدارة المصرية، وقبل الحلول السياسية فبين مصر وليبيا حدود طويلة تمتد حوالي 1049 كلم وهي تمثل مصدر قلق وتهديد دائم بوصفها ممر رئيسي لتهريب الأسلحة والمخدرات وتسريب المسلحين، كما أنه يلعب العامل الإيديولوجي أيضا دورا رئيسيا في الاندفاع التركي للعب دورا أساسيا في ليبيا عبر تبنيها جماعة الإخوان المسلمين والجماعات المقربة منها وتتحكم في الموقف المصري نحو ليبيا الإيديولوجية المتمثلة في مواجهة الإسلام السياسي، والحملة التي تشنها الحكومة المصرية على حركة الإخوان المسلمين وتنظيم الدولة.[2]

ثانيا: أسباب الصراع الدولي والإقليمي على ليبيا

هناك أسباب داخلية وأسباب خارجية كان لها دور الكبير في إثارة الازمة الليبية يمكن توضيحها على النحو التالي:

[1] فرج حسن محمد الاطرش ، **الدوافع الاقتصادية وراء التدخل الخارجي في ليبيا** ، كلية الحقوق ، جامعة الجفرة ، ليبيا ، اعمال المؤتمر الدولي تحت عنوان ، ابعاد الصراع الاقليمي و الدولي عل امن و استقرار ليبيا ، اصدارات المركز الديموقراطي العربي / للدراسات الاستراتيجية و الاقتصادية برلين ، المانيا ص 323

[2] حليمة احمد محمد حمزة ، **مرجع نفسه** ص 391

1- الأسباب الخارجية:

أ- على الصعيد الإقليمي

حينما وجه النظام الليبي أنظاره تجاه القارة الإفريقية فقد تبنى النموذج المصري الناصري في التعامل مع القارة الإفريقية بوصفها الدائرة الثانية من دوائر السياسية الخارجية الليبية بعد الدائرة العربية، وانطلاقا من ذلك التصور تم توظيف القدرات والإمكانات البيئية لتحقيق الأهداف العربية على الساحة الافريقية.

واتخذ في سبيل ذلك نهجين متمايزين الأول هو التعاون مع دول القارة الإفريقية والوقوف إلى جانب حركات التحرر الإفريقية، والثاني تمثل في مواجهة التغلغل الصهيوني في القارة الإفريقية.

كما اتجهت ليبيا بزعامة العقيد القذافي إلى التحالف والوحدة مع بعض الدول الإفريقية ومنه بوركينافاسو.

ب-على الصعيد الدولي:

اتسمت علاقة ليبيا بالقوى الغربية بالتوتر ولا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ وصول معمر القذافي إلى الحكم عام 1969، فقد تعرضت التوجهات الغربية مع ليبيا في أمور عدة من الاختلاف الإيديولوجي والإصرار على الوحدة العربية ومناهضة الاستعمار والصهيونية في فلسطين مرورا بمساعي ليبيا للسيطرة على أسعار النفط من خلال تحديد سقف الإنتاج في الأوبك ومد يد العون والمساعدة لحركات التحرر الوطنية.[1]

1. التأثير الإعلامي (ثورتي تونس ومصر)

احتلت الشاشات العربية بكل الصيغ المختلفة التي خلقت مشهدا سياسيا وميدانيا مختلفة عن المشهدين التونسي والمصري لجبهة التحول العسكري والمواجهة المسلحة، ما يعني الحرب الإعلامية وتطوراتها فقد أصبح الوضع الليبي، محاصرا إعلاميا وسياسيا.[2]

2. اختلاف موقف الغربي وانقسام القوى الكبرى:

لقد وقفت الدول الغربية موقفا عدائيا تجاه النظام الليبي نتيجة غياب المعلومات الواضحة للعالم الغربي عن تشكيل ومكونات قوى المعارضة، وتوجهاتها الفكرية والسياسية والاقتصادية والتخوف من مرحلة ما بعد القذافي اتصفت موقف الغربي بالتردد حول إمكانية مساعدة قوى التمرد سواءً من الناحية المالية أو

---

[1] ياسين فلوس ، **التدخل في ليبيا بين المشروعية و العدوان** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر 1 2017/2016 ص 104[1]

[2] ايهاب بسيسو ، مقال تحت عنوان ، **ثورة 17 فيبراير و المشهد الاعلامي** ، جامعة كارديف / منشور على الموقع http//www.al.akhbar.com/node/7772 اطلع عليه بتاريخ 2022/04/24 على الساعة 11:00 صباح

الإنسانية مع إمكانية فرض خطر وتوجيه ضربات جوية للقوات الحكومية الليبية ومنشآت العسكرية لحماية المتمردين، والامتناع عن التزويد بالسلاح لمواجهة قوة النظام لحسم النزاع لصالح المتمردين، وهذا ما أضاف درجة من الخمول والجهود في الواقع ما يعني عدم قدرة أي طرف من أطراف الصراع على حسم النزاع عسكريا لصالحه.[1]

- قضية لوكربي: بدأت القضية لوكربي في 1988/12/11 عندما كانت طائرة البوبنغ 147 التابعة لشركة "بان أم أمريكان" التي كان مقررا لها أن تقوم برحلة رقم (103) بين مطار "هيثرو" في لندن ومطار "جون أف كينيدي" في الولايات المتحدة الامريكية بانفجار فوق قرية لوكربي الأسكتلندية وقتل في هذا الانفجار جميع ركاب الطائرة.

بعدها أعلن القضاء الأمريكي والأسكتلندي بعد التحقيق وبشكل متزامن في 1991/11/14 أن المتهمين هم الليبيين تطور الامر إلى أزمة حقيقية مع النظام الليبي عندما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية تسليم المتهمين وتعويض عائلات الضحايا، وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا على حشد كل طاقاتها السياسية والعسكرية لضم مطالبتها بتعويض لطائرتها (UTA.A772) التي تم إسقاطها فوق صحراء نيجيريا في 19 سبتمبر 1989.[2]

- قرار مجلس الأمن رقم 731 الذي صدر في 1992/01/21 الذي أدان فيه تدمير كل من طائرة "بان أم" الامريكية وطائرة شركة اتحاد النقل الجوي الفرنسي "يوتا" الذي يطالب ليبيا بالتعاون في التحقيقات الخاصة بحادثة لوكربي، فقد اكدت ليبيا كرد على قرار مجلس أنه لا يمكن تسليم المتهمين في القضية إلى البلد الذي وجهه لنا اتهامات بارتكاب الجرم، وذلك وفق القوانين الدولية، بتاريخ 1992/03/03 تقدمت بطلب إلى محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير للحفاظ على حقوق ليبيا بعدم تسليم المواطنين.[3]

---

[1] مهدي محمد عاشور ، **قراء في اسباب الصراع المسلح في ليبيا و مساراته المحتمله** ، دون دار النشر ، دون طبعة ، جامعة القاهرة 2011 ، ص 194

[2] علاء الدين زردومي ، **التدخل الاجنبي و دوره في اسقاط نظام القذافي** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2013/2012 ص 115

[3] مها محمد الشبوكي ، **اشكاليات قضية لوكربي امام مجلس الامة** ، بنغازي ، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع سنة 2000 ص 80

- - قرار مجلس الأمن رقم 748: صدر في 1992/03/31 جاء فيع=ه ان ليبيا لم تقم بتقديم ردا فعالة لمجلس الامن بما صدر عنه في القرار 731، وعليه تقرر فرض حظرا جويا وعسكريا على ليبيا ساري المفعول ابتداء من تاريخ 1992/04/15، يحظر من خلاله تزويد ليبيا بالأسلحة مهما كانت نوعها والمواد المتعلقة بها بما في ذلك بيع أو نقل الأسلحة والذخائر.....، بإضافة إلى تخفيض عدد الموظفين في البعثات الديبلوماسية مع منع تشغيل جميع مكاتب الخطوط الجوية الليبية، بينما ليبيا كان رد فعلها التهديد لكل دولة طبقت هذا القرار الحرمان من النفط الليبي.[1]
- قرار مجلس الأمن رقم 883: تم صدور هذا القرار في 1993/11/11 ينص على تصعيد العقوبات ضد ليبيا مع تجميد أرصدة الحكومة الليبية في الخارج، وحظر استيراد بعض المعدات الخاصة بصناعة البترول وحظر التعاملات التجارية مع ليبيا مع حظر إلى الطيران سواء المدني أو العسكري فيها، لكن رد فعل ليبيا كان عدم الاستجابة إلى قرار مجلس الامن وطلبت بتدخل دولة ثالثة تقوم بإصدار الحكم على المتهمين في القضية.[2]

1- الأسباب الداخلية:

إن الوضع الجيواستراتيجي لليبيا جعلها محل صرا داخلي مرتبط لمصالح خارجية، فهي تعتبر من اغنى الدول في المنطقة من حيث الطاقة، رابع منتج للنفط في إفريقيا وصاحبة أكبر احتياطي له في إفريقيا، ما جعلها محل اهتمام العديد من الدول الاقتصادية الكبرى التي تسعى للحفاظ على استقرارها لضمان تدفق النفط.[3]

- صراع الهوية طبيعة جماعات العنف وتأثيرها في المشهد السياسي والأمني في ليبيا:

شهدت مرحلة ما بعد سقوط القذافي ظروف أمنية متردية ما أدى إلى ظهور جماعات العنف المسلحة، ففي تلك المرحلة توفرت محفزات لهذه الجماعات، وتنامى دورها في المشهد السياسي والأمني الليبي، كما يمكن القول أن السياسات الأمنية التي لجأ إليها نظام معمر القذافي لمواجهة التيار الإسلامي ساهمت بدور كبيرا في تحوله إلى العنف.

---

[1] خليل عبد عبد السيد ، **جماهيرية الدم و النار** ، دار الكتاب العربي ، دون طبعة ، القاهرة ، سنة 2012 ص 202

[2] مما محمد الشبوكي ، المرجع السابق ص83

[3] امينة سرير عبد الله ، امينة بوبصلة (**تدخل حلف شمال الاطلسي في الازمة الليبية ، التاثير الاقليمي و الولي**) مجلة السياسة العالمية ، المجلد 4 العدد 03 مارس 2021 ص 50

- تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، وذلك بحساب الدور الذي كان من المفترض أم تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حظرها طوال فترة القذافي والملكية في ليبيا مع صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية الفئوية.
- غياب مؤسسات حقيقة للدولة طوال فترة حكم القذافي الذي حكم ليبيا وعمل على إضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني.
- تكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره ما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافية الليبية وتعدد ولاءتها.
- التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي.[1]

[1] احمد سعيد نوفل ، عاطف الجولاني ، قاصد محمدو ، عبد الحميد الكبالي ، جواد الحمد ، **ليبيا الى ابد** فريق الازمات العربي ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، العدد 13 ، الاردن ، مارس 2017 ص 12

المبحث الثاني: تأثير التدخلات الدولية الإقليمية على ليبيا

كشفت فترة ما بعد 2011، عمق الأزمة التي تعانيها الدولة الليبية، وحجم التناقضات الكامنة داخلها، والتي انفجرت مع انطلاقة الانتفاضات، أدت بمجملها إلى إيجاد هذه الانقسامات القائمة وزيادة تحدياتها الداخلية والتي سمحت لبعض القوى الدولية الفاعلة والإقليمية الصاعدة والطامحة باتخاذ الساحة الداخلية الليبية مسرحا ملائما لتصفية حساباتها الاستراتيجية المنغلقة بالموارد والنفوذ، في ظل لعبة التجاذبات الإقليمية والدولية ذات الأطماع الانتهازية، التي تسعى إلى خلق ليبيا على مقاسها، وليس مقاس المصالح الليبية الحقيقية، والتي تعود بالنفع على أمن المواطن الليبي وتنمية نماء المؤسسة، ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث تناولت في المطلب الأول: تأثير التدخلات الدولية على ليبيا، بينما المطلب الثاني تناولت فيه تأثير التدخلات الإقليمية على ليبيا، أما المطلب الثالث تناولت فيه تأثير حلف الناتو وعملياته[1] .

المطلب الأول: تأثير التدخلات الدولية على استمرار ليبيا

تتباين التدخلات الدولية من القوى الفاعلة في النظام الدولي وفقا لمصالح هذه القوى، فيبدو جورها روسيا في الحرب الليبية من الوهلة الأولى نمطيا. فروسيا تسعى لتعزيز قوة خليف إقليمي قوين وتغرير نفوذها في الشرق الأوسط، وهناك أوجه تشابه بين بشار الأسد، وخليفة حفتر، وهي أن كليهما يزعم انه الحصن ضد التشدد والتطرف من دفع روسيا للتنسيق مع الجانب المصري الإماراتي لوجود مشتركات بينهم من أهمها محاربة "التطرق والتشدد" ودعم رجل قوي حاسم على الأوضاع في ليبيا ومن ضمن الأهداف التي كانت تسعى روسيا لتحقيها في مساعدة حفتر في تغرير موقعه العسكري على شواطئ البحر المتوسط، وبالتالي السماح لموسكو بالتواجد قرب سواحل أوروبا وتقوية وجودها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لدى فرنسا مصطلح جيوسياسية وأمنية في ليبيا من خلال استعادة الاستقرار وتكريس السيطرة على نطاق نفوذها التقليدي في منطقة الاسحل والصحراء فقد نتج عن عدم الاستقرار الليبي الناتج عن فوضى "المليشيات" فقدان السيطرة على ضبط الحدود الممتدة مع ليبيا، ومه هذا البعد إبراز اهتمام فرنسا بليبيا حيث تسعى إلى استكمال مشروعها الأمني بمكافحة الإرهاب من خلال تأمين منطقة الجنوب الليبي، وتأمين قاعدتها العسكرية "ماداما" التي تقع داخل حدود النيجر وبالتماس مع حدود ليباي الجنوبية بهدف

[1] احمد همام محمد همام ، **الاستقرار السياسي في ليبيا في ضوء التجاذبات الاقليمية الدولية** ، اعمال المؤتمر الدولي ، اصدارات المركز الديموقراطي للدراسات الاستراتيجيةتو السياسية و الاقتصادية برلين ، المانيا 257

قطع الطريق على أية امتدادات عسكرية قادمة من الجنوب الليبي للجماعات المسلة في مالي والتي اخوض منها فرنسا معارك عسكرية منذ 2013.

- بإضافة للمصالح الأمنية، توجد مصطلح اقتصادية تسعى فرنسا إلى أن تأخذ حصة في الاستثمارات الليبية ما بعد الحرب.[1]
- كما تحاول ألمانيا لعب دور مؤثر وقيادي في الأزمة الليبية وخروجا على مقاربة السياسة الألمانية الخارجية للصراعات الإقليمية ومشكلات الشرق الأوسط والتي التزمت فيها بدور تقليدي تسعى ألمانيا جاهدة للعب دور الوسيط الذي يقارب بين جهات نظرا الفرقاء في ليبيا للوصول إلى حل سياسي للأزمة.
- إن أسرار الاهتمام الألماني بالأزمة الليبية طبقا لآخر تقرير اقتصادي للغرفة الألمانية العربية للتجارة والصناعة في برلين تكشف أنه رغم الصراع المسلح في ليبيا فقد احتلت ليبيا المركز الأول عربيا في قائمة الدول المصدرة لألمانيا واستحوذت الصادرات الليبية لألمانيا على نصيب الأسد من حجم الصادرات العربية للسوق الألمانية عام 2019 بينما الدور الأمريكي في الأزمة الليبية يبدو غامض للكثير حيث تعترف بحكومة الوفاق وتدعم الموقف التركي المواجه للنفوذ الروسي في ليبيا، ولكن في نفس الوقت يصنف "حفتر" على انه صنيعة أمريكية بالأساس وتقدم الولايات المتحدة الدعم لحفتر، لحفتر بالأساس مدعوم منذ اللحظة الأولى لإطلاق ما أسماه "عملية الكرامة" في مايو 214 م، من جانب حلفاء الولايات المتحدة الامريكية الاستراتيجيين (مصر، الإمارات والسعودية) حيث تبين على تحليل معمق يبدو أن الولايات المتحدة تتعامل مع الملف الليبي وفق نمطين الأول المؤسسة الأمريكية الرسمية خاصة البنتاجون والمخابرات المركزية الأمريكية وهو الظاهر، ولذلك تعترف بحكومة الوفاق الشرعية وتعمل على كبح جماح الروس في ليبيا أما النمط الاثني فهو نمط شبكات المصالح مع تحجيم التيار الإسلامي.[2]

المطلب الثاني: تأثير التدخلات الإقليمية على ليبيا.

أظهر تخبط المرحلة الانتقالية وعدم فهم البحوثات المختلفة من الأمم المتحدة للسياق الليبي القائم على التشققات التاريخية في الدولة الليبية سواء المتعلقة بالجهوية أو القبلية، لذا فإن ما حدث في عام 2014 كان البداية للاكتراث الداخلي والعودة إلى تاريخ الحروب الأهلية كون كل الأطراف الداخلية والخارجية

[1] احمد همام محمد همام ، **مرجع نفسه** ص 366

[2] احد همام محمد همام ، **مرجع نفسه** ص 367

تسعى إلى تصميم النظام السياسي الليبي ما يحقق مصالحها، فإن الاستمرار الضغط على حكومة الوفاق هو نوع من استراتيجيات بعض القوى الاستمرار حالة نزاع من أجل الوصول إلى المواقف التفاضلية، وعليه جاء الاتفاق التركي الليبي من اجل خلق حالة من التوازن لصالح تركية لتقلل الضغط على حكومة الوفاق.

إلا أن اتفاقية الليبية التركية أثارت رد فعل عنيف من قبل اليونان وقبرص ومصر، حيث دعت هذه الدول أن أنقرة تحاول الحصول على امتيازات لنسب من حقها بالمخالفة للقوانين البحرية الدولية، وهذا ما يؤثر على مصالح أطراف ثالثة، ولأنه أبرم من طرف حكومة غير مخولة أعلنت اليونان عن نسجها الدعم من خلق الناتو ضد التصرفات التركية، لكن أنقرة لم تهتز وأكد "أردوغان" استمرار الاتفاقية واستعداد تركيا للتدخل العسكري وارسال قوة رد سريع لطرابلس حال طلب منها الجانب الليبي ذلك رسميا – سرح الرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" في مؤتمر الشباب بشرم الشيخ عندما قال مباشرة أن حكومة الوفاق الوطني "أسيرة المليشيات المسلحة وإرهابية في العاصمة طرابلس" وهو أعلى سجال وتصريحات بين الأطراف المتورطة في ليبيا منذ الإطاحة بالقذافي عام 2011م.

- إن التصميم التركي في دعم حكومة الوفاق عسكريا وأمنيا وبشكل علي مباشر، له وكالات تتضح من خلال رغبة تركيا في فرض وجودها وقرارها على مصادر الطاقة.
- إنما التدخل العربي الإقليمي له دور واضح في إذكاء الصراع بين الفرقاء الليبيين خصوصا في ظل ما يتمتع به النشير حفتر المدعوم بقوة من مصر والإمارات لكن الأمر الأكثر إثارة للجدل هو انه تم ربط قطر وتركيا بتمويل بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة، وفي سياق الهواجس الإقليمية، فقد تحولت سياسة تركيا خلال الفترة الراهنة من القوة الناعمة إلى الاعتماد على الخيار الواقعي وسياسة القوة، وإلى طرف في الاستقطاب الإقليمي المتغير الناجم عن الانقسامات السياسية في المنطقة العربية وتحديدا ليبيا وانخراطها في مشاكلها الداخلية بعدما تضرر دور تركاي الإقليمي ومصالحه وتزايد فاعلية أطراف دولية وإقليمية أخرى، وذلك من أجل تصحيح ميزان القوى، ومواجهة التهديدات الإقليمية المتصاعدة.

بقد برز التدخل المصري مباشرا في الصراعات السياسية الليبية الداخلية من خلال الدعم المباشر لعملية الكرامة التي أهلنها خليفة حفتر ضد الجماعات المناوئة في ماي 2014 التي كانت عبارة عن عمليات عسكرية في طرابلس فقد وقعت الصدمات المسلحة الأولى لعملية الكرامة بين قوات خليفة حفتر والجماعات المسلحة في بنغاري 17 ماي 2014 التي خلفت وراءها 70 قتيلا و141 مصاب، دفعت هذه

الوضعية أطراف أمنية وسياسية دال ليبيا إلى مناهضة عملية الكرامة باعتبارها عملا انقلابيا على مكتسبات ثورة 17 فيفري. كما كان التدخل العسكري المصري المباشر في الازمة الليبية 2015م عندما قام السلاح الجوي المصري بغارتين اللتين نفذتهما أربع طائرات مدنية درنة التي تقع شرق مدينة بنغازي وتجاهل سرت يشير إلى أن القيادة المصرية اختارت هدفا سهلا أقرب إلى حدود مصر من سرث.

كذلك على الصعيد الإقليمي تدخلت دولا تمتلك حدودا مع ليبيا مثل بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وظهرت دولة قطر كأحد الدول الأكثر فعالية ونشاطا في ليبيا منذ عام 2011. سرعان ما تطور التدخل القطري على الأرض إلى دعم وتجهيز كتائب مسلحة ككنيسة شهداء "17 فبراير" التي نشطت في بنغازي والتي ساهمت قطر بشكل مباشر في تشكيلها وتجهيزها بالسلاح منذ تأسيسها في العام 2011، كما دعمت قطر بنشكيل :غرفة عمليات ثوار ليبيا" لتنسيق جهود المليشيات المرتبطة بها بحيث يكون الدعم لجهة موحدة.

بعدما اندلعت الحرب الأهلية في ليبيا إثر الانقسام السياسي 2014 انخرطت فيها قطر عبر توجيه الدعم لتحالف قوات "فجر ليبيا" في الغرب 2014، وذلك في مواجهتها مع عملية "الكرامة" 2014.

- تصادم الدعم القطري الموجه للمليشيات الغرب وحكومة الوفاق في طرابلس مع الدعم الإماراتي الموجه لخليفة حفتر والجيش الوطني الليبي وعملية "الكرامة" وعليه أصبحت الساحة الليبية من أهم ساحات المواجهة بين الأطراف المتصارعة من دول الخليج.[1]

أما بالنسبة الإمارات العربية المتحدة تضمن الدعم العسكري الإماراتي للجيش الليبي إقامة قواعد عسكرية بغرض إسناد ودعم حفتر وعملياته، تستضيف هذه القواعد خبراء عسكريين وضباط إماراتيين بإضافة إلى طائرات بدون طيار نفذت ضربات داعمة لعمليات حفتر، وخاصة عملية السيطرة على طرابلس 2019.[2]

[1] علياء محمد الجواد المنصوري، **مرجع نفسه**، ص59.

[2] علي محمد فرج النحلي، **الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار** 2017/2011، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على جرجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2018، ص 40.

المطلب الثالث: تأثير حلف الناتو وعملياته العسكرية على ليبيا

بدأ تدخل حلف الناتو في حرب ليبيا في أذار 2011 بعد أن أعطت جامعة الدول العربية ببعض زعامتها لحلف الناتو الصلاحية بالتدخل في الوضع الليبي، ولا يزال تدخل حلف الناتو في ليبيا جدلا قويا ما بين النتيجة التي أحرزها.[1]

إن مسؤولية حلف الناتو عن التدخل الدولي غير المشروع في ليبيا هي مسؤولية مقررة بموجب أحكام المسؤولية الدولية للدول عن الأفعال غير المشروعة دوليا، المعتمدة من لجنة القانون الدولي في جلستها رقم 2709 المحقق في 9 أغسطس 2001.

استند التدخل العسكري للحلف الناتو (الأطلسي) إلى قرار مجلس الأمن 1973 والقاضي بأن تقوم الدول المعنية باتخاذ التدابير الازمة لتنفيذ الحظر الجوي، كما ورد في المادتين 8 و9، كما استند الحلف كذلك إلى قرار الجامعة العربية رقم 7298 الصادر في مارس 2011 والذي يطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا ومن ثم صاغ حلف المبررات القانونية اللازمة للقيام بحمل جوية ضد ليبيا، رغم أن قراري الجامعة العربية ومجلس الام اقتصرا على فرض حظر طيران لحماية المدنيين إلا ان العمليات العسكرية تعدت إلى قصف المقرات والمواقع الرسمية لتفسير توسع الأطلسي في عملياته، تحت تقييمه بأهمية ليبيا من الناحية الاستراتيجية كممر نحو دول الساحل الإفريقي وتزايد احتمالات ظهور الجماعات الإرهابية ، كان من اللافت انه أعلن وقف عملياته من مقتل القذافي، وذلك رغم تفاقم مشكلات الدولة وانفلات السلاح.[2]

لا شك أن قرار حلف الناتو بالتدخل العسكري في الازمة الليبية لم يكن أمرا سهلا بالنسبة للدول الأعضاء غفي الحلف، حيث أن تجربة تدخل الحلف في أفغانستان كانت صعبة وخسائرها ونفقاتهم كبيرة، وهي التي كانت أو تدخل خارج حدود دول الحلف في أوروبا.... ومع ذلك فإن تجربة التدخل العسكري لحلف الناتو في الأزمة الليبية مختلفة تماما، فالتدخل العسكري للناتو كانت له مرجعية كبيرة دولية وإقليمية، منها موافقة الجامعة العربية التي سلمت الملف الليبي على طبق من ذهب للناتو، وكانت هذه الموافقة مقدمة

[1] محمود نعمان رضوان الحاج علي، **مسؤولية حلف الناتو عن التدخل الدولي غير المشروع في ليبيا**، أعمال المؤتمر، أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا.

[2] عمر خيري، **(التدخل الدولي في ليبيا منذ 2011 وانعكاساته السياسية**، مجلة الدراسات الفعلية القاعدة القانونية، المجلد 3، عدد 2، 2019، ص62-63.

للموافقة من مجلس الأمن بالأمم المتحدة تحت غطاء حماية المدنيين، لكن الهدف الأساسي كان هو اسقاط العقيد معمر القذافي.[1]

[1] أحمد محمد أحمد الفلعاوي، بحث مقدم تحت عنوان **دور المنظمات الإقليمية وحلف الناتو في تصعيد الأزمة الليبية وآليات الخروج منها**، كلية التجارة جامعة بور سعيد، ص308.

خلاصة الفصل:

وعليه يمكن القول مما تطرقنا إليه سابق أن الصراع الدولي الإقليمي أثر على ليبيا داخليا وخارجيا، وله عدة دوافع وأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية، مهما تعددت أطراف الصراعات يبقى هدفها الرغبة في استغلال ثروات ليبيا سواء النفطية أو البترولية.....

مع العلم أن ليبيا تمتلك موقع جيوستراتيجي هاما جعل منها أطماعا للعديد من الدول وذلك ما زاد من حدة الأزمة الليبية، كما شهدت انقسامات داخلية والرغبة في تحقيق المصالح الشخصية على مستوى الداخلي، بينما على المستوى الخارجي عرفت علاقات ليبيا على الصعيد الدولي بالتوتر، كما أثرت كل من التدخلات الدولية على استقرار ليبيا بما فيها القوى الفاعلة في النظام الدولي، كروسيا، وألمانيا، وامريكا، اليت تعترف بحكومة الوفاق وتدعم الموقف التركي، بإضافة إلى التأثيرات الإقليمية على ليبيا كالتدخل المصري والتركي، والتدخل العربي الإقليمي ككل بإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ما زاد التأزم في الوضع، ومنب بين أهم التدخلات العسكرية على ليبيا تدخل حلف الناتو طبق لقرار مجلس الامن الليبية فخلف الناتو كانت له مرجعية كبيرة دولية وإقليمية.

chapter Summary :

Accordingly,it fan je sais trop what de discussion enrober Thatcher thé régional conflict hasard affected Libya internally and externally,and has several reasons and motivés,including économic, political and security ondes.

Knowing that Libya enjoys an important gro-strategic location that mode it the ambitions of many European or regional countries.

this affected the severity of the libyan crises,which was marked by internal divisions as a result of the desire to achieve personal interests at the external level, libya's relations at the international level were known to tense, and each of the international interventions affected the stability of libya,including the active forces in the international system such as Russia.Germany, America, which recognizes the Gouvernement of National Accord and supports the turkish position, in addition to the régional influences on libya such as the Egyption and turkish intervention and the Arab regional intervention as a whole, in addition to the Golf cooperation concilier countries , the situation has worsened, and among the most important military interventions,on libya is the interventions of NATO in accordance With the decision of the Council libyan security,as NATO had a great international and regional reference.

تمهيد

يلعب العامل الخارجي دور أساسي في الانتفاضة الليبية بغية إطاحة النظام الليبي وهو ما شهدناه خلا سنة 2014، بما في ذلك حالة عدم استقرار وغياب الأمن ما زاد من تعقيدات الوضع الخارجي وصعوبة تحقيق المصالحة بين الفرقاء في الحياة السياسي، وذلكم من خلال تقديم الدعم الخارجي لأحد أطراف الصراع القائم بين القوى الليبية، وما نتج عنه من اضطرابات وعنف واستمرار للصراع ما بعد القذافي.

فقد أصبحت ليبيا ساحة واسعة لأطراف إقليمية ودولية متنافسة لأسباب عديدة منها رغبة تلك الدول الخارجية في الهيمنة على ليبيا بوسائل مختلفة ما أدى بهذا التنافس إلى شدة الصراع الداخلي والذي ساهمت فيه أيضا النزاعات الداخلية، كما شهدت ليبيا العديد من المحاولات من أجل الوصول إلى تسوية سياسية بين أطراف النزاع في ليبيا، بداية من الصغيرات وصولا إلى مؤتمر برلين، لكن هذه المحاولات كان مصيرها الفشل، وذلك راجع للأوضاع الميدانية وتصاعد التدخلات الخارجية بسبب صراع المصالح بين مجموعة من القوافل الإقليمية والدولية، وعليه سوف أتناول في هذا الفصل تقييم الصراع الدولي الإقليمي على ليبيا، حيث أتناول في المبحث الأول موقف الأطراف الدولية الإقليمية من الصراع في ليبيا، أما المبحث الثاني فخصصته لمستقبل القضية الليبية في ظل صراع الدولي الإقليمي.

الفصل الثاني: تقييم الصراع الدولي الإقليمي على ليبيا

تعتبر المحاور المتصارعة داخليا والمدعومة خارجيا تهديدا سواء على المساعي والجهود للتوفيق بين الأطراف المتصارعة وحل النزاع في ليبيا، ولشدة التدخلات المباشرة التي تقوم بها القوى الدولية والإقليمية تضاربت وتناقضت مشاريعها ما بقي احتمال تحول الصراع في ليبيا إلى مواجهة مباشرة بين القوى الدولية والإقليمية.

إنه وبعد التصعيد الأخير بين تركيا ومصر إرسال قوات عسكرية، وروسيا وتركيا تسعيان لعقد صفقة يبنهما لتقاسم النقود في ليبيا، بينما ترفض مصر والإمارات وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ذلك.

سيشكل هذا الأمر خطرا يهدد وجود ليبيا سياسيا ويهدر ثرواتها اقتصاديا ويصرف نسقها الاجتماعي، فتهديد المصالح هو المحرك الأساسي للعبة الصراع الدولية الإقليمية في ليبيا.

وفي ذات السياق الخاص بتقييم الصراع الدولي الإقليمي على ليبيا، قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

يحث أتناول في المبحث الأول: موقف الأطراف الدولية الإقليمية من الصراع في ليبيا، أما المبحث الثاني: خصصته لمستقبل القضية الليبية في ظل صراع الدولي الإقليمي.

المبحث الأول: موقف الأطراف الدولية والإقليمية من الصراع في ليبيا

لاقت الأحداث التي شهدتها ليبيا اهتماما واسعا سوء على المستوى الدولي أو الإقليمي، فالولايات المتحدة الأمريكية صرحت بإدانة النظام الليبي، وذلك بسبب علاقتهما المتوترة مع ذلك النظام، أما الاتحاد الأوروبي فقد سلط عقوبات ضد الزعيم الليبي معمر القذافي وحكومته بما في ذلك حظر على الأسلحة والسفر إلا الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، كما ان المجتمع الدولي فكر في فرض حظر جوي فوق ليبيا معتمدا، على كون الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي يملكان لقواعد عسكرية كثيرة في إيطاليا يمكن استخدامها للهجوم على ليبيا[1].

من خلال هذا المنطلق قسمت هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث تناولت في المطلب الأول: موقف الأطراف الإقليمية الدولية من الصراع في ليبيا، أما المطلب الثاني: موقف الدول الإقليمية من الصراع في ليبيا، أما المطلب الثالث: انعكاسات الصراع الدولي الإقليمي على ليبيا.

المطلب الأول: موقف الأطراف الدولية من الصراع في ليبيا

أولا: موقف الولايات المتحدة الأمريكية

لم تبد الولايات المتحدة الامريكية اعتراضا على التدخل التركي في ليبيا رغم مخالفته لقرارات الأمم المتحدة، وبد وكأنها أعطت ضوء أخضر لهذا التدخل، ورغم الخلافات والمناوشات بين واشنطن وانقرة، وما تقوم له هذه الأخيرة من استحواذ على الجزء الأكبر من المشاركة في ليبيا سواء اقتصاديا أو عسكريا بالنسبة لموارد ليبيا، فإن تركيا تظل عضوا مهما في حلف الناتو تستعين بها الولايات المتحدة الأمريكية في القيام بمهام تخدم المصالح الأمريكية في المنطقة، لا سيما وأن التدخل التركي في ليبيا قد حقق لواشنطن التصدي للتمدد الروسي في منطقة جنوب المتوسط من ناحية وتحقيق التوازن العسكري بين الأطراف الليبية المتعارضة من ناحية أخرى، حيث قال السفير الأمريكي في ليبيا "ريتشارد نورلاند"، أنه قد تحقق التوازن، وأن الأوان للعودة إلى المفاوضات للاتفاق على وقف إطلاق النار، واستئناف المفاوضات للتوصل إلى ل سياسي للأزمة الليبية، وإعطاء المجال للولايات المتحدة لممارسة دور أكثر فاعلية في الملف الليبي، وهو ما أسهم في إقناع الفرقاء الليبيين بالاتجاه نحو وقف إطلاق النار وبدأ مفاوضات من أجل الوصول إلى تسوية سلمية، فالولايات المتحدة تحتفظ بدرجات متفاوتة من التعاون مع أصدقائها وحلفاءها المحليين والإقليميين في المنطقة لما يخدم المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى والبلاد وانتشار

[1] منى حسين عبيد ، **ابعاد التغيير النظام السياسي في ليبيا** ، دراسة دولية ، عدد 51 ص 22

مخزون أسلحة النظام السابق، حيث قالت الورقة بأن إعادة بناء الدولة في ليبيا لن تكون عملية سهلة في ضوء توافر السلاح بكثرة لدى الفرقاء وتعدد القوى السياسية بالإضافة إلى الخلافات العرقية والأثنية والقبلية والمناطقية وانهيار كافة المؤسسات الدولة، هذا ما يجعل قدرة أي جهة على الحكم والسيطرة معدومة بدون مساعدة الغرب، والذي بدوره يريد نصيبه من النفط الليبي ومن مشاريع إعادة الإعمار، ذلك الثمن الذي تدفه وستدفعه القوى الليبية كمقابل لمساعدة الغرب في الإطاحة بالقذافي، مع خسارة روسيا لليبيا اقتصاديا، حيث كان هذا واضحا في عدم تجدي العقود الموقعة بين ليبيا وروسيا، في حين تم تجديدها مع الشركات الربية على الرغم بأن وزارة الخارجية الروسية أصدرت بيانا عقب انهيار النظام الليبي بأن "المعاهدات المعقودة بين روسيا الاتحادية وليبيا والالتزامات المتبادلة الأخرى يبنها سيتواصل سريان مفعولها في العلاقات بين البلدين وستنفذ بنزاهة"، إلا أن روسيا تعتقد أن السلطات الجديدة ستلجأ للغرب من أجل تغطية احتياجاتها خاصة في موضوع التسلح مع إمكانية أن يقتصر التعاون العسكري بين روسيا وليبيا في المستقبل على صيانة المخزون الضخم من الأسلحة الروسية الموروثة من النظام السابق.[1]

لكبح جماح التغلغل الروسي في المنطقة قدر الإمكان.[2]

ثانيا: الموقف الروسي

فقد عبرت عن هواجسها من توقيع مذكرة التفاهم الأمني والعسكري بينه وبين الحكومة التركية وحكومة الوفاق، وقال رئيس لجنة الشؤون الدولية في مجلس الدولة ليونيد سلونسكي "إن إرسال تركيا قوات عسكرية إلى ليبيا، قد يعمق الأزمة في البلاد، مؤكدة أن موسكو تدفع باتجاه حل سياسي للأزمة الليبية القائمة".[3]

فقد صدر موقف روسي من ليبيا والعلاقات الليبية الروسية بعد انهيار النظام الليبي، فقد أصدر مركز البحوث الشرق الأوسط في معهد العلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية الروسية تقريرا تحليليا بعنوان "المصالح الروسية في الشرق الأوسط"، اعطى لمحة عن واقع العلاقات مع ليبيا بنصيبه في هذه

---

[1] منى حسين عبيد، **أبعاد تغير النظام السياسي في ليبيا، دراسة دولية**، عدد 51، ص22.

[2] عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار، **السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا و سوريا و اثرها على التحولات و التنمية السياسية في البلدين منذ العام 2014/2011 ، قدمت هذه الاطروحة لمتطلبات الحصول على درجة الماجيستير في برنامج التخطيط و التنمة السياسية في كلية الدراسات العليا ، كلية النجاح العليا ، نابلس ، فلسطين 2015 ، ص 88**

[3] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **التنافس التركي في ليبا وتداعياته على التسوية السياسية**، أعمال المؤتمر الدولي تحت عنوان أبعاد الصراع الإقليمي والدولي، وتداعياته على امن واستقرار ليبيا، 16/15 نوفمبر، ص56.

الورقة، وقد اعترفت الورقة بأن روسيا لا تمتلك أي نفوذ أو تأثير في ليبيا ما بعد القذافي على القوى الحاكمة الجديدة هناك، بإضافة إلى ان القلق الروسي كان واضحا بسبب الفوضى العامة والانهيار الفعلي في.

ثالثا: الموقف الفرنسي

إن موقف فرنسا فقد اعتبرت أن تدخل تركيا في ليبيا غير مقبول وأنها لن تسمح به، وقد عبر الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) وبشكل واضح أن تركيا تمارس لعبة خطيرة في ليبيا تتعارض مع التزاماتها وفقا لمخرجات "مؤتمر برلين" فقد ذهب (ماكرون) إلى التواصل مع (بوتين وترامب) بهدف تحجيم الدور التركي في ليبيا، وترى فرنسا أن وجود تركيا عبر تحالفها مع حكومة الوفاق الوطني، ومن شأنه أن يهدد النفوذ التاريخي لفرنسا في ساحل الشمال إفريقيا ومصالحها في إفريقيا عامة ويكرس تركيا كقوة منافسة في البحر المتوسط، ويحرم فرنسا، أو يخصم نصيبها في قطاع الطاقة في المتوسط ومكاسبها الاقتصادية في ليبيا، لذلك تحاول فرنسا إظهار صعود الدور التركي المتنامي في ليبيا عبر تفاهمات مع روسيا أنه مقدمة لتغيير موازين القوى الموجودة. لا شك في أن الموقف الفرنسي المعارض للدور التركي في ليبيا بضعف موقف أنقرة أمام موسكو التي يعتبر موقفها الأقوى في الجهة الداعمة لقوات الجيش الوطني، والت يتعارض تقدم حكومة الوفاق المدعومة تركيا نحو سرت والجفرة.[1]

رابعا: الموقف الإيطالي

اتسم الموقف الإيطالي منذ بداية انتفاضة 17 فبراير بالغموض، وذلك لعد اعتبارات، لعل أهمها حساسية الإرث الاستعماري، والمصالح الاقتصادية الإيطالية في ليبيا، فهي شريك رئيسي في مجالات النفط والغاز والمشروعات التي توطدت بعد وصول رئيس الوزراء سلطيو برلسكوني للسلطة في إيطاليا، فقد تم توقيع علة معاهدة الصداقة الليبية الإيطالية في 2008م، التي ساهمت في توطيد علاقات التعاون بين إيطاليا وليبيا، ومنحها لإيطاليا مزايا تفصيلية عن غيرها من الدول إلى جانب تهديد العقيد معمر القذافي بانه سوف يغرق في أوروبا بآلاف المهجرين غير الشرعيين في حالة انحيازها للانتفاضة وستكون إيطاليا المتضرر الأكبر من ذلك، إلا انه رغم ذلك تأثر الموقف الإيطالي بتشجيع من الدول الغربية، والرأي العام الإيطالي والعالمي، ولتطور الأوضاع على الأرض لصالح الانتفاضة في بنغازي، لقد دفعت هذه الأسباب وغيرها القيادة الإيطالية لاتخاذ موقف مؤيد للانتفاضة الليبية، تبلور في الاعتراف بالمجلس

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ، **مرجع نفسه**، ص57.

الوطني الانتقالي وتقديم تسهيلات كبيرة للحملة العسكرية الغربية على ليبيا في إطار تنفيذ قرار مجلس الامن لسنة 2011و1973 لسنة 2011.[1]

المطلب الثاني: موقف الدول الإقليمية من الصراع في ليبيا

أولا: الموقف التركي

يعتبر الموقف التركي معارضا لدعوة الدول من أجل فرض الحظر الجوي على دولة ليبيا الذي يعد موقف غير واضح لدى الدول المراقبة بمسار الاحداث في ليبيا، بحيث ترى دولة تركيا هذه العملية بأنها غير مفيدة وتنطوي بالعديد من المخاطر بحيث قال رئيس الوزراء "رجب طيب أردوغان": "إن التدخل العسكري في ليبيا ن قبل ملف الشمال الأطلسي، وأية دولة أخرى أنجم عنه آثار عكسية تماما" على عكس الدول الأخرى راغبة ومدعمة لهذا التدخل خاصة فرنسا وبريطانيا بإضافة للولايات المتحدة الأمريكية، كما تبقى مواقف الدول الأخرى غير واضح تجاه هذه الأزمة مثل الصين وروسيا، فالموقف التركي هو موقف مثير للجدل لدى الدول الكبرى من الحلف الناتو، بحيث كان موقف التركي معارضا ومخالفا بمواقفها السابقة بحيث شاركت تركيا مع حلف الناتو في عدة تدخلان في الأزمات الدولية مثل البوسنة والهرسك، كوسوفو، وحتى تدخله في أفغانستان بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 الإرهابية على الولايات المتحدة الامريكية مما دفع بقبول تركيا أن تكون طرفا للتدخل في أفغانستان، لكن الموقف التركي تجاه الثورة الليبية كان غير ذلك بحيث انتهجت سياسة عدم اصدرا أية ردة فعل خاصة في المرحلة الأولى من بداية الثورة والاحتجاجات ضد نظام القذافي وكافة الثورات العربية في شمال إفريقيا ذلك للاعتبارات مختلفة.[2]

ثانيا: موقف جامعة الدول العربية

في بداية الأزمة كان دور الجامعة العربية ينحصر في نقل الملف إلى الأمم المتحدة وحلف الناتو، ومن ثم لم يعد هناك دور يذكر في التعامل مع الازمة الليبية، ورغم تغيير الأمين العام للجامعة أكثر من مرة إلا أن دور الجامعة العربية ظل كما هو دون تغير يذكر فقد أصبحت الأزمة الليبية في يد

---

[1] أحمد الزروق الرشيد، **إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية**، 2016/2011، مجلة مدارات سياسية، عدد سبتمبر 2017، ص 93-94.

[2] نصيرة عليلي، **إشكالية إعادة بناء الدولة الجديد في ليبيا** ، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري 2015-2016 ، ص 106.

القوى الدولية والمنظمات الدولية، سواء أكانت الأمم المتحدة أم حلف الناتو، ام قوى دولية أوروبية، أم قوى إقليمية عربية بالأساس وقد تكون إفريقية، وعليه فإن موقف جامعة الدول العربية مرهون بما يقره النظام الدولي ومنظماته.[1]

ومن جهة أخرى يوجد من بين أن وقف جامعة الدول العربية من الانتفاضة الليبية أو الصراع الليبي انحاز إلى الجانب التدخل العسكري في الأزمة الليبية على خلاف الوضع مع أحداث ثورتي مصر وتونس، فقد قررت تعليق عضوية ليبيا في الجامعة العربية حتى يتوقف القتال بين نظام الليبي ومعارضيه، وطالبت مجلس الأمن الدولي باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المدنيين وفي 12 مارس 2011 اقترحت فرض منطقة حظر للطيران وإنشاء مناطق آمنة في الأماكن المعرضة للقصف الجوي ودعوة مجلس الامن إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. [2]

ثالثا: موقف الدول العربية

اختلفت وتباينت مواقف الدول العربية خلال الانتفاضة الليبية فقطر مثلا انحازت كليا للمعارضة المسلحة، بينما الجزائر كانت رافضة كليا للتدخل في شؤون ليبيا الداخلية.

عملت قطر بكل الوسائل لدعم المعارضة الليبية المسلحة من خلال تقديمها للدعم المالي وبيع النفط الليبي، بإضافة إلى الدعم المعنوي عن طريق قناة الجزيرة وما كانت تروج له عن النظام السياسي بينما السعودية كان موقفها التعاطف مع المعارضة الليبية المسلحة، فكل المواقف القطرية أو السعودية أو الإماراتية جاء تأكيدا لمصالحها.[3]

رابعا: موقف الاتحاد الإفريقي

كان الموقف الإفريقي في البداية متحفظا على ما يجري في ليبيا رافضا أي تدخل خارجي في ليبيا، وذلك في اجتماعاته، وتحفظ على عمليات حلف الناتو التي خرجت عن هدفها في حماية المدنيين وطالب بضرورة الالتزام حلف شمال الأطلسي (الناتو) بالقانون الدولي في تنفيذ عملياته تطبيقا للقرار رقم 1973م، كما عقد الاتحاد الإفريقي قمة بشأن الوضع في ليبيا بتاريخ 25 مارس2011، وقدم التحاد الإفريقي خارطة الطريق الإفريقية التي جاءت بعد تشكيل الاتحاد لجنة خماسية أصدرت مبادرة طلب

---

[1] أحمد محمد أحمد القلعاوي، **مرجع نفسه** ص309.

[2] أحمد الزروق الرشيد، **مرجع نفسه** ص95.

[3] علي عبد الطيف حميدة، **ثورة 17 فبراير في السياق الإقليمي والدولي التقرير الاستراتيجي الليبي** 2012، مركز البحوث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هيئة دعم وتشجيع الصحافة، طرابلس، 2014، ص57.

بضرورة وقف جميع العمليات العدائية، وفتح حوار بين الأطراف الليبية وضمان إدارة المرحلة الانتقالية بعمل اصلاحيات سياسية تحقق أهداف الثورة الليبية، ولم يستطع الاتحاد الإفريقي فرض تلك المبادرة على الأطراف الليبية، وفشلت المبادرة نتيجة الضغوطات والتدخلات الخارجية.[1]

المطلب الثالث: انعكاسات الصراع الدولي الإقليمية على ليبيا

لا يكن تفسير جوهر الصراع السياسي والعسكري في ليبيا خارج سياق متغيرات حركة الثورة في العالم العربي، وهنا يوضح أحد المشاركين أن السعودية والإمارات تعطلان مسار التحول في مسار التحول الديمقراطي في العالم العربي، إذ تلعب الإمارات درا فعالا وعلينا في محاربتها لدول الحرك الاجتماعي بإيوائها نظام القذافي ودهمها لتحالف القوى الوطنية (تدعيم عملية الكرامة)، بينما تقوم الحكومة المصرية بدور سلبي في دعم الثورة المضادة، إذ أصبحت ساحة لإدارة الحرب على الثورة الليبية من خلال الحملات الإعلامية الموجهة، والدعم اللوجستي والعسكري للواء المتقاعد "خليفة حفتر" في حين تدعم قطر وتركيا والسودان (عملية الفجر) في تعميق هذه الانقسامات.

وخلافا لدور هذه الدول، يرى البعض أن الجزائر اتخذت موقفا ثابتا من الصداع بعد لتجعل والانحياز لأي طرف أما دول الجوار الأخرى "تونس والسودان" فإنها تدعم الثورة الليبية ويلاحظ المتخصصين في الشأن المغاربي أن مصر حاولت استمرار أن تربط الجزائر بعمليات عسكرية محدودة لأي تنسيق عسكري في ليبا، لكن الجزائر كانت ترفض التدخل العسكري لحسم الصراع بين أطراف الأزمة.

- إن الوضع الليبي يحتاج إلى حل داخلي ويكون أكثر نجاعة إذا كان مستودا بمبادرة أهمية من أجل فتح حوار بين أطراف الأزمة ووجود خيارين امام أطراف الصراع في ليبيا أما النموذج التونسي والسوري، والحل الإيجابي الذي يستطيع أن يضمن الوصول بليبيا إلى بر الأمان هو التوصل إل حل سياسي توافقي الذي يضمن جميع القوى السياسية المتصارعة.[2]

---

[1] عبد السميع بلعيد محمد العجرم، **شرعية التدخل الخارجي وأثره على الانقسام الداخلي في ليبيا**، أعال المؤتمر الدولي، تحت عنوان الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على امن واستقرار ليبيا، إصدارات المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ص377.

[2] مليكة بوضياف، **إشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشارية القبلية والدولة المدنية** (الانتقال إلى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي)، مجلة أكاديمية، عدد 5، جوان 2016، ص316.

- تصاعد الصراع الداخلي سوف يؤدي إلى تغرير نفوذ زعماء القبائل والعشائر الليبية لجهة السيطرة على مناطقهم القبلية بما يؤدي بالضرورة إلى تحويل هذه المناطق إلى دولة قبلية صغيرة متناحرة تتحالف مع بعضها البعض ضد بعضها الأمر الذي يؤدي إلى صوملة ملف الصراع الليبي، وحاليا من الصعب إن لم يكن مستحيلا أن يقوم المجلس الانتقالي الليبي باتخاذ أي قرارات أو إجراءات دون الحصول المسبق على موافقة مثلث (واشنطن باريس لندن) واستمرار ذلك يقضي على أي احتمالات لاستقلالية عملية صنع واتخاذ القرار السياسي الليبي وهو ما يؤدي إلى اشعال الخلافات داخل المعارضة.[1]
- إن ليبيا الغنية بالموارد الطبيعية ستصبح حالة نفط راكدة بمرافقتها التي فقدت مصداقيتها التجارية أثناء الحرب وبعدها، تشتغل ليبيا أولوية لدى صالح القرار للدول الجوار (مصر الجزائر تونس) وتعتبر مصر كونها دولة ذات حدود مشتركة مع ليبيا 1200كلم تصدر حالة السيولة الأمنية على شقها الليبي عدة تحديات للسيادة المصرية كتسلسل العناصر الإرهابية وعمليات التهريب فضلا عما يمثله الصراع من استنزاف لمقدرات وثروات الشعب الليبي ويهدد طول امد القتال فرص ومجالات حفظ وحدة الدولة الوطنية الموحدة، والخطر الذي مثله إعادة تموضع التنظيمات الإرهابية والمقاتلين في الجماعات الهاربة من ساحات القتال الخارجية (سوريا العراق) على أمن وإقليم مصر القومي بإضافة إلى ما أنتجه الصراع في ليبيا من حالات نزوح المواطنين وأوضاع إنسانية أصرت بالبناء المجتمعي الليبي، واضطرار حجم كبير من المصريين العاملين في ليبيا إلى العودة بعد اشتعال دائرة النزاع في ليبيا.[2]
- أثر الصراع الدولي الإقليمي على دول الجوار من بينها الجزائر في جانبها، فنظرا لشساعة الحدود الليبية الجزائرية التي تصل إلى أكثر من 966كلم فقد شكل الصراع الأمني على هطا الصعيد ضغط كبيرا خاصة وأن منطقة الساحل تشهد ضغطا أمنيا كبيرا ليس تواجد الجماعات المسلحة في الدول المجاورة للجزائر، مالي، النيجر وتشاد، مما أنجر عنه تكثيف التواجد العسكري الجزائري على الحدود خاصة في ظل انهيار المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية الأمر الذي دفع بالجزائر وموريتانيا ومالي والنيجر إلى إنشاء خلية لمتابعة ملف تسرب الأسلحة الليبية نحو دول الساحل، وتبادل المعلومات حول الكنية الواردة إلى كل دولة كما تعاني الجزائر ومالي منت تهديد عودة المقاتلين التوارق

[1] مليكة بوضياف، **مرجع نفسه**، ص218.

[2] فرح محمد الأطرش، **مرجع نفسه**، ص321.

المنضودين تحت لواء معمر القذافي، وبالتالي إحياء أزمة التوارق في الساحل الإفريقي، حيث استفادت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد على سبيل المثال من حوالي ألفي مقاتل مزودين بأسلحة عصرية، مما زاد من تعقيد الوضع في المنطقة كإحدى أبعاد الأمن الوطني الجزائري، فالوضع إذ يحتاج إلى تكاثف الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإيجاد إدارة الأزمة التي تعرفها الدولة فليس المهم أن تحفظ السلام في نزاع معين أو حتى صنع السلام في نزاع معين أو حتى صنع السلام من خلال الجهود الديبلوماسية التفاوضية لإيجاد حل للازمة بل ينبغي الوصول إلى بناء السلام بين الأطراف المتنازعة وتثبته بغية عدم ظهور المشاكل الرئيسية للنزاع لأن المسألة تتعدى كونها عملية تحول ديمقراطي بل تتعداها لتكون تهديدا لأمن واستقرار المنطقة.[1]

تتمثل الانعكاسات الاقتصادية في :

تراجع الانتاجات النفطية فقد انهار القطاع لانتاج النفط و اثر بشكل سلبي على اقتصاد غير الهيدروكربونات في تدمير البنية المحلية ، و منشأة الانتاج و اضطراب الانشطة المصرفية و محدودية القدرة للحصول على النقد الاجنبي و رحيل العمالة لوافدة ، و بالتالي تم تقليص النتائج الغير الهيدروكربوني بنسبة 50% وفقا للتقديرات كان اجمال النتائج المحلي الحقيقي الكلي في 2011 اقل بنسبة 60% من مستواه عام 2010.

ان الاضطرابات الاقتصادية في ليبيا لم تؤثر على المستوى الداخلي فقط و انما انعكساتها السلبية اثرت حتى على المستوى العالمي بحيث كانت دولة ليبيا قبل نشوب الاحتجاجات و الثورة الانتقالية لها حصة تشكل ما يقارب 02% من انتاج النفط الخام في العالم و ادت تلك الخسائر الاقتصادية التي انتجت خسائر في القطاع الصادرات النفطية اليبية الى حدوث نقص مؤقت في السوق الدولية ، كما ادت الى خسائر و نقائص في القطاعات الاخرى بسبب الصراع الداخلي و كذلك اشتدت الازمة الاقتصادية الى تشلل و جمود نشاط القطاع في السياحة و الاستثمار .[2]

تدهور اوضاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي و استمرار حالة العجز في ميزان المدفوعات حيث سجل مؤشر المدفوعا الكلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي قيما سالبة في عام 2014 بلغت

---

[1] حليمة خرار، **مدى شرعبة التدخل في ليبيا في ظل الصراع الداخلي**، أعمال المؤتمر الدولي، تحت عنوان **أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على ام واستقرار ليبيا**، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

[2] نصيرة عليلي ، **مرجع نفسه** ، ص 115

نحو 63.7% و تفاقم الوضع في عامي 2015 و 2016 مع تراجع مستويات الناتج المحلي الجمالي و تردي اوضاع الميزن التجاري .

اما الانعكاسات الإجتماعية فقد تعرض المجتمع الليبي الى :

لقد تعرض المجتمع الليبي نتيجة الصراع و انقسام الليبيين الى معارضين و مؤيدين للاطراف المتصارعة بعد فيفري 2011 (و ما زاد من حدة ذلك الصراع الدولي و اطالة امده ، حيث تاثر مختلف مكونات المجتمع الليبي فنتج عنها ظهور :

الانتشار الواسع لعصابات الجريمة المنظمة التي تسلب و تنهب لغرض الابتزاز و الحصول على الاموال ، فولد عدم شعور الليبيين بامان و الخوف و الرعب .

تراجع القيم الدينية و الاجتماعية بانتشار العنف الجسدي و اللفظي و النفسي ما ولد التفكك الاجتماعي على مستوى الاسرة بصفة خاصة و القبيلة و العائلة بصفة عامة .

انتشار المخدرات و الادمان و الانحراف و الاراض النفسية بين الشباب ، مع ظهور الشرائح اجتماعية و مستحدثة في المجتمع الليبي (جرحى الحرب ، الارامل و الايتام العاطلين عن العمل ، ما يعني انتشار ظاهرة الفقر و التشرد .

تدني مستوى التحصيل العلمي فاعتمدت الدولة على اختصار المناهج المقررة و اختزال العام في اشهر قليلة و كل هذه الانعكاسات اثرت سلبا على مستوى التعليم و اكتساب المعرفة[1] .

كما تتمثل انعكاسات الصراع الدولي و الاقليمي الامنية و العسكرية في :

تفكك الجيش و تلاشي الاجهزة الامنية منذ بداية فيفري شهد صفوف الجيش انقسامات واجهت وحداته العسكرية حربا غير متكافئة دفاعا عن استمرارية النظام و بقاءه لمدة اكثر من ثمانية اشهر مع معارضة مدعومة من حلف الشمال الاطلسي ، ما اغدى الى انهيار الدولة و تفكك اجهزتها العسكرية ثم جاءة المرحلة الانتقالية التي تميزت بالعزل و القصاء و خيانة الولاء للنظام السابق مصير اغلب افراد الجيش و مختلف الاجهزة الامنية و كذا ضباط الصف و الجنود فقد فتح كل هذا المجال لظهور تشكيلات و مليشيات مسلحة خارج

[1] احمد الزروق الرشيد ، عبد الكريم مسعود ادبيش ، **مرجع نفسه** 108-109

الاطار الرسمي للمؤسسة العسكرية ، تقوم بتدعيمها اطراف دولية و محلية تهدف الى عرقلة عمليات الانتال الديموقراطي في البلاد [1].

الفشل في السيطرة على المنافذ الحدودية :

بعد 2011 اصبحت اغلب الحدود الجنوبية خارج سيطلرة الدولة كما قد استخدمت هذه الحدود من قبل الميليشيات المسلحة كمصدر تمويل مستفيدة من الهجرة الغير الشرعية و تهريب الاسلحة و المسلحين من و الى الدول المجاورة مع انتشار لعصابات الجريمة المنظمة بشكل واسع .[2]

استقطبت الاوضاع الليبية بعد 2011 العديد من الارهابيين للتدريب في معسكرات تديرها الجماعات الارهابية امتواجدة في ليبيا بعد الاطاحة بالنظام السياسي القائم ، ترتكز معسكراتها في مدن بنغازي ةو سرت و اجدابيا و درنة و صبرانة و بفعل الفراغ الامني و رغبة الناس للامن للسيطرة و التغلغل في الاحياء الشعبية ، كما اعتمدت راية تنظيم القاعدة شعارا لها ، فقد ثبت تورطها في العديد من من الاعمال الارهابية خاصة مقتل السفير الامريكي و رفقائه الثلاثة في القنصلية الامريكية ببنغازي في 11 سيبتمير 2012 ، مادفع مجلس الامن الدولي الى ادراج هذه الجماعة على لائحة الارهاب في 19 نوفمبر 2014.

بينما الانعكاسات السياسية تمثلت في :

1- المجلس الوطني الانتقائي و المكتب التنفيذي .

في فيفري المكان بنغازي تم تاسيس المجلس الوطني الانتقائي دور قيادة الدولة في تلك المرحلة في ظروف استثنائية ، يهدف توفير حاجيات المواطنين و المحافظة على كيان الدولة الذي اصبح مهددا بفعل عوامل كثيرة منها الحرب الداخلية و انقسام المجتمع الليبي بين مؤيد لنظام القذافي و معارض له ، الى جانب التدخل الدولي المتمثل في التدخل العسكري من قبل حلف شمال الاطلسي الذي زاد من حدة الانقسام في البلاد و المطامع و

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ (**ليبيا بين جماعات العنف و الاديموقراطية المتعثرة**) ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 432 فيفري 2015 ، بيروت ص 126

[2] احمد الرزوق رشيد ، عبد الكريم مسعود ادبيش **مرجع نفسه** ، ص 101

الاحداث المختلفة لدول اقليمية و التي تسبب دخولها على المشهد السياسي اليبي زيادة تعقيد عملية الانتقال الديموقراطي في ليبيا الى وقتنا الحاضر باضافة الى ظهور مؤشرات توضح وجود جماعات اسلامية متطرفة تحمل رؤيتها الخاصة عن عملية بناء الدولة و كان من اول مؤشرات وجود تلك الجماعات اغتيال اللواء " عبد الفتاح يونس " رئيس اركان الجيش الليبي المعارض .

2- المؤتمر الوطني العام و الحكومة الانتقالية :

في جانفي 2012 صدر القانون رقم 3 من طرف المجلس الوطني الانتقالي الذي انشات بموجبه المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لها مهمة اجراء اول انتخابات عامة في البلاد و في 7 جويلية 2012 ، اجريت انتخابات المؤتمر الوطني التي اعتبرت انجازا كبيرا بكافة المقاييس و حظي باهتمام واسع سواء اقليميا او دوليا باعتبارها اول انتخابات برمانية بفضل تلك الانتخابات مكتب المؤتمر من قيادة البلاد في مرحلة انتقالية و كان دافعا لحل العديد من المشاكل كظهور الميلشيات و ملف الليبيين المهجرين في الداخل و الخارج و اعادة استقرار الدولة و بناء مؤسساتها .[1]

3- مجلس النواب و الحكومة الليبية المقتة :

تولى مجلس النواب السلطة التشريعية في المرحلة الانتقالية الثالثة بعد انتخابه في 25 جوان 2014 ن و باشر في ممارسة اعماله بدون مراسيم التسليم و الاستلام بينه و بين المؤتمر الوطني العام و نظرا للوضع الامني في مدينة بنغازي مقره البرلمان حسب الاعلان الدستوري انتقل المجلس الى مدينة طبرق ، و ترتب على ذلك رفض المؤتمر الوطني مدفوعا من تيار الاخوان المسليمن الاعتراف بسلطة مجلس النواب محدثا انقسامات داخل البلاد و ازمة سياسية [2]

---

[1] سعد الزروق الرشيد (**ليبيا تحديات ما بعد انتخاب المؤتمر الوطني**) مجلة الديموقراطية ، العدد 84 ، 2012 ص 871

[2] احمد الزروق الرشيد ، عبد الكريم مسعود ادبيش ، **مرجع نفسه** ، ص 105

4- حكومة الوفاق الوطني :

هي حكومة منبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي موقعها في الصخيرات المغربية في 17 ديسمبر 2017 و التي اشرفت عليه بعثة الامم المتحد للدعم في ليبيا بقايدة الالماني مارتل كوبلر بعد تكليفه بديلا عن خلفه الاسباني برناديون ليون ، تمت المصادقة على الاتفاقية بالاجماع من قبل الامم المتحدة ، مجلس الامن الذي رحب بتشكيل مجلس رئاسي لليبيا و اعترف بحكومة الوفاق الوطني بصفتها السلطة التنفيذية الشرعية في ليبيا في 31 ديسمبر 2015 ، اعلن رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح عيسى دعمه للاتفاق السياسي الليبي خلال الفترة 2015-2017 ، انتقد المؤتمر الوطني العام حكومة الوحدة على على عدة الوحدة على عدة جبهات باعتبارها منحازة لصالح منافسيها (مجلس النواب).

اعتبارًا من 2016, حكومة الوفاق الوطني لديها 17 وزيرا ويقودها رئيس الوزراء فايز السراج .عُقد الاجتماع الأول لمجلس وزراء حكومة الوفاق الوطني في 2 يناير 2016 في تونس العاصمة.[6]تم الإعلان عن حكومة كاملة تتألف من 18 وزيراً في يناير 2016 .

وصل رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني فايز السراج وستة أعضاء آخرين من المجلس الرئاسي والحكومة المقترحة إلى طرابلس في 30 مارس 2016 في اليوم التالي، أفادت الأنباء أن حكومة الوفاق الوطني قد سيطرت على مكاتب رئاسة الوزراء .

بعد آذار (مارس) 2016 ، اشتد الصراع بين البرلمانين المتنافسين، مجلس النواب الليبي والمؤتمر الوطني العام. على الرغم من دعمه سابقًا، سحب مجلس النواب الليبي اعترافه بحكومة الوفاق الوطني بالتصويت ضدها في صيف 2016 وأصبح منافسًا لهم على حكم البلاد. على الرغم من دعمها من قبل أجزاء فقط من المؤتمر الوطني العام وبدون موافقة رسمية من مجلس النواب الليبي ، الذي دعا إلى إجراء انتخابات جديدة بحلول فبراير 2018 تم الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني، اعتبارًا من سبتمبر 2020, من قبل الأمم المتحدة كحكومة ليبيا الشرعية [1].

[1] حكومة الوفاق الوطني ، منشور على الموقع www.ar.mwikipidia.org : http// اطلع عليه بتاريخ 2022/06/11 على الساعة 14:00 مساءا

من عام 2015 إلى عام 2016 ، كافحت حكومة الوفاق الوطني لتأكيد سلطتها ولم تنجح إلى حد كبير في توحيد ليبيا. كانت الجدوى النهائية لحكومة الوفاق الوطني غير مؤكدة بالنظر إلى أن البلاد ظلت منقسمة إلى حد كبير عبر الخطوط السياسية والقبلية والأيديولوجية[1].

خلفية حكومة الوفاق الوطني:

منذ أن أطاحت عملية الناتو بالزعيم معمر القذافي في عام 2011 أثناء الحرب الأهلية الليبية، شهدت ليبيا فترة من الاضطراب وعدم الاستقرار الشديد. أصبحت ليبيا أرضًا خصبة للميليشيات المسلحة والجماعات الإسلامية التي استفادت من البيئة الخارجة عن القانون للعمل في البلاد وتجنيد المقاتلين..[16] فور وفاة القذافي في عام 2011 ، سيطر مجلس قيادة المتمردين المعروف باسم المجلس الوطني الانتقالي المؤقت (ليبيا (على البلاد حتى تم انتخاب المؤتمر الوطني العام ديمقراطيًا في عام 2012

1- سياسة المؤتمر الوطني

بعد إنشاء المؤتمر الوطني العام في عام 2012 ، أعربت عدة فصائل عن قلقها إزاء أفعاله. في حين أن غالبية المسؤولين المنتخبين في المؤتمر الوطني العام كانوا معتدلين أو ليبراليين، كانت هناك أقلية قوية من ممثلي الأحزاب الإسلامية، بما في ذلك الرئيس المنتخب، نوري أبو سهمين ، مما تسبب في اضطرابات بين الليبراليين وإثارة الانقسامات السياسية في ليبيا .قرارات أخرى لفرض قواعد إقصائية تمنع أولئك الذين خدموا في عهد القذافي من تولي مناصب في المؤتمر الوطني العام ، ولفرض قانون الشريعة ولتمديد ولاية المؤتمر الوطني العام لمدة عام آخر، تسبب تأجيل الانتخابات العامة أيضًا في معارضة المؤتمر الوطني العام في 14 فبراير 2014 ، دعا خليفة حفتر إلى حل المؤتمر الوطني العام ، وإنشاء مجلس رئيس يمكنه تنظيم الدستور والانتخابات الحرة بشكل أفضل، وفي مايو قاد ميليشيا هجوم يسمى "عملية الكرامة" الذي سيطر على طرابلس .

في 25 يونيو 2014 ، أجريت انتخابات الهيئة التشريعية الليبية الجديدة، مجلس النواب ، حتى مع استمرار مليشيات حفتر في حملتها بالهجمات. في بنغازي. أصبحت الجماعات المعتدلة والليبرالية هي الأغلبية في مجلس النواب الليبي ، ولكن بسبب قلة المشاركة (تقدر بـ 18٪ من الناخبين) ، رفضت الجماعات الإسلامية النتائج. في غضون ذلك، بدأت الميليشيات الإسلامية هجمات وتفجيرات في المدن

[1] حكومة الوفاق الوطني ، منشور على الموقع www.ar.mwikipidia.org : //http اطلع عليه بتاريخ 2022/06/11 على الساعة 14:00 مساءا

الكبرى، بما في ذلك اغتيال سلوى بوقعيقيص ، ناشطة في مجال حقوق المرأة في بنغازي وتفجير سيارة مفخخة في البيضاء سرعان ما سيطرت الميليشيات الإسلامية على مصراتة وأنشأت حملتها الخاصة، المسماة عملية فجر ليبيا .أدى ذلك إلى فرار مجلس النواب الليبي من طرابلس إلى طبرق

كانت نتائج هذه الصراعات حرب أهلية متجددة وحكومة ليبية منقسمة، مع جماعات معادية للإسلاميين في طرابلس، وجماعات إسلامية في مصراتة مدعومة دوليًا، مجلس النواب الليبي انتقل إلى طبرق .مع استمرار هذه الحرب الأهلية، بدأت الجهود لتشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة.

2- إنشاء حكومة الوفاق الوطني

بدأت الجهود لإصلاح الانقسامات في ليبيا في أوائل عام 2015. في 15 يناير 2015 ، وافقت قوات عملية الكرامة على وقف إطلاق النار مع عملية فجر ليبيا، بينما وافقت حكومة طبرق على المحادثات مع حكومة فجر ليبيا المدعومة من المؤتمر الوطني العام ، لكن العديد من الأعضاء الرئيسيين في فجر ليبيا وحكومة المؤتمر الوطني العام لم يحضروا المحادثات المقررة في جنيف.[25]خلال النصف الأول من عام 2015 ، سهلت الأمم المتحدة المحادثات بين الفصائل لصياغة خطط لحكومة الوحدة التي من شأنها إنهاء الحرب الأهلية، لكن تلك المقترحات قوبلت بمقاومة من جميع الفصائل، مع رفض المسودة الرابعة من قبل مجلس النواب الليبي في 9 يونيو[1]

بعد محادثات متواصلة طوال الفترة المتبقية من عام 2015 ، تم توقيع اتفاق سلام بين الفصيلين في 17 ديسمبر في الصخيرات وأنشأت الاتفاقية المجلس الرئاسي و المجلس الأعلى للدولة وأنشأت حكومة الوفاق الوطني. على الرغم من دعم الحزبين للاتفاق، كان لدى الفصيلين أيضًا أعضاء لم يدعموا الصفقة وكان هناك مخاوف من عدم امتثال الميليشيات المسلحة جيدًا للصفقة بعد موافقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، تم الاعتراف بحكومة الوفاق الوطني على الفور تقريبًا من قبل المجتمع الدولي كحكومة شرعية في ليبيا وصفت [[فيديريكا موغيريني] ، مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي الاتفاقية بأنها "خطوة أساسية" وقالت إن حكومة الوحدة فقط هي التي ستكون مجهزة "لإنهاء الانقسامات السياسية ودحر الإرهاب ومعالجة العديد من التحديات الأمنية والإنسانية والاقتصادية التي يواجهها البلد."

[1] حكومة الوفاق الوطني ، **مرجع نفسه**

عقدت حكومة الوفاق الوطني اجتماعها الأول في تونس في 8 يناير 2016 ,وقد رشح الوزراء لجميع المناصب بحلول فبراير وحصلوا على تصويت بثقة من مجلس النواب الليبي في 12 مارس 2016 في 30 مارس 2016 ، نقلت حكومة الوفاق الوطني مجلسها الرئاسي إلى طرابلس على الرغم من تهديدات الجماعات المتشددة في المدينة. ويعمل المجلس الرئاسي حاليا انطلاقا من قاعدة بحرية في المدينة .منذ ذلك الحين، استمر دعم حكومة الوفاق الوطني في النمو. أعرب حكماء من قبيلتي الطوارق والتبو عن دعمهم لحكومة الوفاق الوطني[1]

3- الصراع مع حكومة طبرق

على الرغم من الصفقات المبكرة التي تم إجراؤها، صوت مجلس النواب الليبي ضد الموافقة على حكومة الوفاق الوطني خلال صيف عام 2016 وأصبح منافسها لإدارة ليبيا في الأشهر الأولى من عام 2017، انهار التعاون بين الحكومتين تماما. في فبراير / شباط، عقد اجتماع بين المارشال الميداني خليفة حفتر ورئيس الوزراء السراج في القاهرة، ولكن على الرغم من الضغط المصري والروسي، لم يتمكن الجانبان من الوصول إلى اتفاق في مارس 2017 سرايا الدفاع عن بنغازي الموالية لحكومة الوفاق الوطني سيطروا على المنشآت النفطية في منطقة خليج سدرة التي كانت تابعة للبرلمان الشرقي و الجيش الوطني الليبي ,الذي استول عليها مرة سابقا في سبتمبر 2016. شن الجيش الوطني الليبي هجوما مضادا وطالبت حكومة طبرق حكومة الوفاق الوطني بإدانة أفعالهم. سحب مجلس النواب الليبي لاحقًا اعترافه بحكومة الوفاق الوطني ودعا إلى إجراء انتخابات جديدة بحلول أوائل عام 2018.

خلال أوائل عام 2017 ، كانت حكومة الوفاق الوطني لا تزال تفتقر إلى الدعم الشعبي بسبب قوتها العسكرية الضعيفة وعدم قدرتها على السيطرة على طرابلس. ومع ذلك، في أواخر أبريل / نيسان وأوائل مايو / أيار، عُقد اجتماع بين رئيس الوزراء السراج والمشير حفتر في أبو ظبي .التقيا لمدة ساعتين وتشير المصادر إلى أن اجتماعهما كان إيجابيا، حيث صرح رئيس الوزراء في وقت لاحق أنهما اتفقا على الحاجة إلى حل سلمي يقال إن الاجتماع تحقق بفضل الضغط على حفتر من قبل الإمارات . كما اتفقوا على تشكيل مجلس رئاسي جديد كجزء من اتفاقية تقاسم السلطة وإجراء الانتخابات في مارس 2018 .

[1] حكومة الوفاق الوطني ، **مرجع نفسه**

في مايو 2018 ، جرت محادثات في باريس، فرنسا، حيث اتفق قادة حكومة الوفاق الوطني وممثلو الجيش الوطني الليبي التابع لحفتر على وضع إطار قانوني بحلول 16 سبتمبر 2018 لإجراء انتخابات عامة في ديسمبر لم تحدث الانتخابات قبل شهر ديسمبر، مع سلسلة أخرى من المحادثات المعروفة باسم مؤتمر باليرمو في نوفمبر 2018 ، والتي تعد بإجراء انتخابات إما في أوائل عام 2019 أو في يونيو من ذلك العام .

في 16 سبتمبر، صرح فايز السراج أنه سيتنحى عن منصبه بنهاية أكتوبر 2020. جاء ذلك بعد شهر من الاحتجاجات في طرابلس. ومع ذلك، في 31 أكتوبر 2020 ، ألغى السراج قراره بالاستقالة ويخطط للبقاء في منصبه حتى يمكن ترتيب انتخابات وطنية واختيار مجلس رئاسي جديد. الانتخابات هي إحدى القضايا المقرر مناقشتها خلال الحوارات الليبية الداخلية في 9 نوفمبر 2020 .

4- الاتفاق السياسي الليبي

تم تقنين حكومة الوفاق الوطني في الاتفاق السياسي الليبي الموقع في 17 ديسمبر 2015 في مؤتمر عقد في شقيرات بالمغرب. تمت المصادقة على هذه الاتفاقية بالإجماع من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي اعترف بأن حكومة الوفاق الوطني هي الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا .يمنح الاتفاق السياسي الليبي السلطة التنفيذية لحكومة الوفاق الوطني، بينما يترك السلطة التشريعية لمجلس النواب كما كان الحال في أعقاب انتخابات يونيو 2014. كما أنشأ المجلس الأعلى للدولة ، وهو هيئة استشارية مستقلة عن حكومة الوفاق الوطني.

وفقًا للوثيقة الأصلية، يقوم الاتفاق السياسي الليبي على أربعة مبادئ رئيسية: "ضمان الحقوق الديمقراطية للشعب الليبي، الحاجة إلى حكومة توافقية تقوم على مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة والتوازن بينها، وكذلك الحاجة إلى تمكين مؤسسات الدولة مثل حكومة الوفاق الوطني حتى تتمكن من مواجهة التحديات الخطيرة المقبلة، واحترام القضاء الليبي واستقلاله[1].

5- إعلان المبادئ

في نفس الوقت الذي تم فيه التوقيع على الاتفاقية السياسية الليبية، وقع البرلمانان المتنافسان، مجلس النواب الليبي والمؤتمر الوطني العام ، إعلان مبادئ بينهما في تونس [.تهدف إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. على الرغم من حدوثها بالتوازي مع الاتفاقية السياسية الليبية، كانت هذه

[1] حكومة الوفاق الوطني ، **مرجع نفسه**

الصفقة الجديدة منفصلة عن الاتفاقية التي تقودها الأمم المتحدة ، وهي عملية سلام جاهدت لإثبات قبولها من قبل أي من المؤتمر الوطني العام أو مجلس النواب الليبي .تضمن هذا الإعلان الجديد تشكيل لجنة من 10 أشخاص، 5 من كل جانب، ستختار معًا رئيس وزراء مؤقتًا ونائبين مع إجراء انتخابات تشريعية كاملة في غضون عامين .

بالنظر إلى أن المؤتمر الوطني العام رفض تقديم مرشحين لحكومة الوحدة في إطار عملية الأمم المتحدة ، فقد اعتُبر هذا الاتفاق الجديد بمثابة رد فعل واستجابة محلية للضغط الذي يمارس، يصر المجتمع الدولي على أن حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة كانت السبيل الوحيد للمضي قدمًا في ليبيا .رأى العديد من الليبيين في عملية الأمم المتحدة بمثابة اتفاق من أعلى إلى أسفل مفروض عليهم. مع عدم وجود مؤشرات على دمج الأمم المتحدة هذه الصفقة الجديدة في عملية السلام، قال المبعوث الخاص الأمم المتحدة إلى ليبيا، مارتن كوبلر ، إن الاتفاقية كانت خطوة أولى جيدة وأصروا على أن الاتفاقية السياسية الليبية التي تدعمها الأمم المتحدة تمثل الوسيلة الوحيدة لتوحيد البلاد وتتطلب "تأييدًا سريعًا" من كلا الجانبين[1] .

6- مجلس النواب

تم انتخاب مجلس النواب الليبي ديمقراطيًا في عام 2014 ، وكان الحكومة الليبية المعترف بها دوليًا قبل إنشاء حكومة الوفاق الوطني. وبدعم من الإمارات العربية المتحدة ومصر وروسيا ، فإن مجلس النواب مدعوم أيضًا من الجيش الوطني الليبي و القائد المشير خليفة حفتر ، الذي يقف وراء رفض الحكومة الموافقة على حكومة الوفاق الوطني.

كان حفتر يكتسب السلطة بثبات في ليبيا منذ إطلاق حملته العسكرية الناجحة ضد الجماعات الجهادية والإسلامية في ليبيا في عام 2014 واستيلائه الناجح على أربع محطات حيوية لتصدير النفط من حرس المنشآت البترولية في شرق ليبيا مما أدى إلى زيادة إنتاج البلاد من النفط. لأعلى مستوى منذ سنوات.

على عكس خصومه في حكومة الوفاق الوطني الذين فقدوا شرعيتهم بشكل مطرد، يحتفظ حفتر بنفوذ كبير ومتزايد على البلاد، لا سيما في الشرق مع سحب مجلس النواب اعترافه بحكومة الوفاق الوطني، يرى بعض الخبراء الأمنيين أنه إذا كانت أي تغييرات محتملة على الاتفاق السياسي الليبي لا تلبي

[1] حكومة الوفاق الوطني ، **مرجع نفسه**

مطالب حفتر ، من غير المرجح أن تنجح عملية التوحيد بالنظر إلى شرعية حفتر المتنامية في البلاد، فقد أدرك المجتمع الدولي بالفعل أن مشاركته ضرورية في تشكيل حكومة قابلة للحياة في ليبيا مع حث وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون على إدراجه في أي حكومة في المستقبل.[10]

7- المؤتمر الوطني العام

عندما انتخب في عام 2012 ليحل محل المجلس الوطني الانتقالي، كان أعضاء المؤتمر الوطني العام من غالبية المسؤولين المعتدلين، مع الرئيس الوحيد نوري أبوسهمين وعدد قليل من المسؤولين الآخرين الذين يمثلون الأحزاب الإسلامية. انفصلت العديد من فصائل المؤتمر الوطني العام لاحقًا عن المجموعة حيث أصبحوا قلقين بشأن تصرفات الحكومة، خاصة وأن العنف التي تسببها الميليشيات الإسلامية المدعومة من قادة الجماعة، بدأت في التصعيد. حاليًا، يدعم المؤتمر الوطني العام الجماعات والميليشيات الإسلامية المتشددة في طرابلس ومصراتة ، مع القليل من الدعم الأجنبي.

مصر

خيّب زعيم الجيش الوطني الليبي حفتر التفاوض مع رئيس الوزراء الوطني السراج في فبراير 2017 بخيبة أمل الحكومة المصرية التي دعمت دوره في حكم ليبيا، يضغط الرئيس عبد الفتاح السيسي بقوة من أجل التوصل إلى تسوية بين مجلس النواب الليبي وحكومة الوفاق الوطني من أجل إنهاء الحرب الأهلية واحتواء انتشار الحركة الإسلامية والجهادية التي أوجدتها. أعربت مصر عن قلقها من أن استمرار الصراع سيعطي الجماعات الإسلامية في ليبيا، مثل الإخوان المسلمين، نفوذاً أكبر في البلاد .بصرف النظر عن إمداد حكومة طبرق بصفقات أسلحة كبيرة، بالنسبة لمصر، فإن وجود الجزء الشرقي من ليبيا تحت دور زعيم صديق للبلاد، في هذه الحالة خليفة حفتر ، سيخلق منطقة عازلة مع داعش وأي معارضة لحكومة السيسي في القاهرة .[1]

روسيا

على الرغم من معارضتها لتحرك الناتو للإطاحة بالزعيم السابق معمر القذافي ، فإن روسيا لم تمنع قرار الأمم المتحدة الداعي إلى التدخل في ليبيا في عام 2011. ومنذ ذلك الحين، دأبت روسيا على تكرار استخدمت ليبيا "كمثال على الإخفاقات الغربية في الشرق الأوسط". أكدت الحكومة الروسية أنها تنوي القيام بدور في استعادة نظام قوي في البلاد. قبل أيام من زيارة السراج إلى روسيا في آذار / مارس

[1] حكومة الوفاق الوطني ، **مرجع نفسه**

2017 ، قال المتحدث باسم بوتين ، "روسيا مهتمة بأن تصبح ليبيا أخيرًا دولة عاملة بعد هذا التدخل الهمجي الذي كان أجريت من الخارج، وأدت إلى عواقب وخيمة من وجهة نظر الدولة الليبية ومستقبل الشعب الليبي. وهذا هو سبب اهتمامنا بالتنمية السريعة لقوة دائمة في ليبيا يمكنها أن تبدأ عملية استعادة الدولة وإعادة إنشائها Russia." كما التقت روسيا مؤخرًا بالفصائل المتنافسة : السراج وحيث قام حفتر بزيارة روسيا في وقت سابق من العام الماضي.

الولايات المتحدة

كانت الولايات المتحدة ، إلى جانب الاتحاد الأوروبي من أوائل الأطراف التي اعترفت ورحبت بحكومة الوفاق الوطني كحكومة وحدة وطنية جديدة في ليبيا. في اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المنعقد في 24 ديسمبر / كانون الأول 2015 ، قالت السفيرة سامانثا باور إن "الولايات المتحدة تحث جميع الليبيين على التوحد خلف الاتفاق السياسي الليبي، والاستفادة من الفرصة التي يتيحها تشكيل حكومة الوفاق الوطني من خلال العمل معًا من أجل السلام والاستقرار وسيادة القانون، كما أصدرت الولايات المتحدة بيانًا مشتركًا مع الاتحاد الأوروبي وصفت الهيئة الجديدة بأنها "الحكومة الشرعية الوحيدة في ليبيا، جاء ذلك قبل اعتراف الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في أبريل 2016 بأن "أسوأ خطأ" في رئاسته كان عدم التحضير لعواقب الإطاحة بالقذافي .

منذ عام 2015 ، نفذت الولايات المتحدة ثلاث ضربات جوية في ليبيا فيما وصفته بحملة جوية مستمرة من شأنها أن تساعد القوات المحلية المناهضة للدولة الإسلامية في قتال التنظيم بينما كانت هناك خطط في أوائل عام 2016 لإرسال 6000 جندي من عدد من دول الناتو ، مثل فرنسا والمملكة المتحدة ، لتدريب هذه القوات المحلية على محاربة الجماعات التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، كانت حكومة الوفاق الوطني مترددة في السماح بمثل هذا الوجود في ديسمبر / كانون الأول 2016 ، أخبر المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا، جوناثان وينر، الكونغرس أن الولايات المتحدة لا تزال في طليعة الجهود المبذولة "لتوسيع الدعم" لحكومة الوفاق الوطني

في 27 يونيو 2020 ، دعت حكومة الوفاق الوطني الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على أنشطة المرتزقة الروس مثل مجموعة فاغنر والجهات الأجنبية الأخرى بعد أن شقوا طريقهم إلى حقل الشرارة النفطي[1].

[1] حكومة الوفاق الوطني ، **مرجع نفسه**

تركيا

عبر رجب طيب أردوغان عن دعمه لحكومة الوفاق الوطني قائلا إن تركيا "لن تدخر جهدا في مواجهة المؤامرة ضد الشعب الليبي ."وبالتالي قدمت تركيا طائرات دون طيار، ومدرعات وذخائر إلى حكومة الوفاق الوطني إلى جانب ذلك تم توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين الجانبين، مما أثار غضب قبرص واليونان ومصر؛ في 2 يناير 2020 صوت البرلمان التركي برقم 325-184 لإرسال قوات لمساعدة حكومة الوفاق الوطني خلال هجوم طرابلس 2019–20 .

الإمارات العربية المتحدة

تدخلت الإمارات في الحرب الأهلية الليبية لدعم جيش حفتر الوطني الليبي في صراعها مع حكومة الوفاق الوطني ذكرت قناة الجزيرة أن الإمارات "نفذت، حسب بعض التقديرات، ما يصل إلى 850 غارة لدعم حفتر منذ أن شن هجومه على طرابلس في عام 2019

أدانت حكومة الوفاق الوطني اتفاقية السلام بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة ووصفتها بأنها "خيانة غير مفاجئة من الإمارات العربية المتحدة.

الجزائر وتونس

على عكس القوى الإقليمية الأخرى، لم تقم الجزائر وتونس ببناء شبكة من الوكلاء في ليبيا، ولكنهما كانا مؤيدين صريحين للمصالحة والحل السياسي بينما كانا يُنسقان بشكل وثيق مع بعضهما البعض لاحتواء التبعات من وجود تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا [1].

الدولة الإسلامية

في أكتوبر 2014 ، أعلن مجلس شورى الشباب الإسلامي (IYSC) أن درنة، وهي بلدة صغيرة على الساحل الشمالي الشرقي وحوالي 720 كيلومترًا (450 ميلاً) من طرابلس، أصبحت أول مدينة ليبية تنضم إلى الخلافة العالمية في أواخر عام 2014 ، اعترف أبو بكر البغدادي بوجود داعش في ليبيا، وأعلن عن ثلاث ولايات :برقة (شرق ليبيا) ، مع درنة قاعدة لها ؛ طرابلس) طرابلس (، وقاعدتها سرت ؛ و فزان) جنوب غرب ليبيا .

كمنافس آخر لحكومة الوفاق الوطني وتتألف من مقاتلين أجانب ومنشقين عن الجماعات الجهادية المحلية وعائدين محليين من سوريا، تم طرد الدولة الإسلامية من مقرها الأول في درنة في عام

[1] حكومة الوفاق الوطني ، **مرجع نفسه**

2015 من قبل القوات المناهضة لحفتر وبدأت في إنشاء قاعدة جديدة في سرت . أصبحت سرت معقل تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا حتى مايو 2016 عندما أعلن تحالف القوات التي تهيمن عليها مصراتة والموالية لحكومة الوفاق الوطني المعروف باسم البنيان المرصوص الحرب. على الدولة الإسلامية هناك .في 2 أبريل / نيسان 2016 ، أعلنت هذه الميليشيات المتمركزة في مصراتة ولاءها لحكومة الوفاق الوطني من أجل إضفاء الشرعية على نفسها كقوة عسكرية تقاتل لصالح حكومة البلاد المدعومة دوليًا. ترافقت عملية البنيان المرصوص في مايو مع أكثر من 400 غارة جوية أمريكية على مدى ستة أشهر .في 6 ديسمبر / كانون الأول 2016 ، تحالف الجيش الوطني الليبي مع حكومة الوفاق الوطني للسيطرة على سرت مع إعلان النصر في ذلك الشهر. بينما خسرت الدولة الإسلامية سرت ، يُعتقد أن العديد من مقاتليها لا يزالون في ليبيا يديرون خلايا نائمة في طرابلس ومدن وبلدات أخرى عبر البلاد

حذر المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا، جوناثان وينر، لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي في 30 نوفمبر 2016 من أن الدولة الإسلامية قد تسبب المزيد من المشاكل في ليبيا. "إذا اختار الليبيون القتال فيما بينهم بدلاً من الاتحاد، فإنهم يخاطرون بزيادة احتمالية عودة داعش والمتطرفين العنيفين الآخرين

المبحث الثاني: مستقبل القضية الليبية في ظل الصراع الدولي والإقليمي

إن محاولات استشراف المستقبل في اي بلد من البلدان يعتمد بالدرجة الأولى على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، يأتي في مقدمتها درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإمكانات تطوره، وثانية علاقة هذا البلد بدول الجوار وبالإقليم الذي يعيش فيه ويتفاعل مع قضاياه سلبا أو إيجابيا، وأخيرا علاقته بالعالم الواسع والعصر ومتطلباته وأدواته.

ومع الاحداث المتصاعدة بشكل سريع في ليبيا يصعب تحديد سيناريو بعينه كوضع الحدوث، وهو الامر الذي يدفعنا إلى وضع جملة من السيناريوهات المحتملة، نظرا لمون الأزمة الليبية عرفت منذ ظهورها تواتر سريعا للأحداث ومواقف مختلفة إقليمية ودولية.[1] بإضافة إلى حملة المبادرات سلكت إلى

[1] لبيب بقاص، عبد الرحمان هزيل، **السياسية الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2017/2011**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسي، تخصص الأنظمة السياسية

إيجاد تسوية سياسية للأزمة الليبية مسارات متعددة، وذلك من اجل إرساء عملية سياسية تنهي الصراع،[1] ومن هذا المنطلق قسمت هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث أتناول في المطلب الأول المبادرات الدولية لحل الأزمة الليبية، أما المطلب الثاني: خصصته للمبادرات الإقليمية، بينما المطلب الثالث: أتناول فيه سيناريوهات مستقبلية لليبيا.

المطلب الأول: مبادرات الدولية لحل الأزمة الليبية

تتمثل المبادرات الدولية في:

أولا: اجتماع باريس حول الازمة الليبية

عقد في العاصمة الفرنسية "باريس" لقاء جمع بين أطراف النزاع بزعامة الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" في الإيليزيه مع الأطراف الأربعة الرئيسة في الأزمة الليبية وهم رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني "فائز السراج" ورئيس مجلس الدولة "خالد المشري" واللواء المتقاعد خليفة حفتر وممثلين من عشرون دولة من بينها قطر ومصر والإمارات والكويت والسعودية وتركيا وتونس والجزائر.

اتفق الحاضرون على الالتزام بتوفير أجواء أفضل لإجراء الانتخابات وطنية، والعمل على توحيد البنك المركزي الليبي والمؤسسات الكبير كما نص على الالتزام بدعم جهود الأمم المتحدة في بناء مؤسسات عسكرية وأمنية مهنية خاضعة للمساءلة والمحاسبة.[2]

ثانيا: مؤتمر باليرمو لحل الأزمة الليبية

دخلت إيطاليا على محور خط الأزمة الليبية باعتبارها إحدى أبرز المعنية بالحالة الليبية نتيجة ارتباطها التاريخ الجغرافي بهذا البلد، وفي محاولة منها لإحياء مصالحها هناك جاء تراجع دورها لصالح قوى دولية وإقليمية، كما أن الحضور الدولي في مؤتمر باليرمو في إيطاليا يعكس تعدد الأطراف الدولية وإقليمية.[3]

جاءت نتائج مؤتمر باليرمو مخالفة تماما لتوقعات بعض الماقبين الذين ذهبوا إلى اعتبار أن المؤتمر سيحاول إجهاض إجراء الانتخابات، كما عكست توجها إيطاليا جديدا بشأن ليبيا يتمثل أساسا في

---

[1] عماد لبيد ، حسام الدين زويش ، **المبادرات السياسية لتسوية الازمة الليبية في ظل التجاذبات الاقليمية الدولية** ، اعمال مؤتمر ، ابعاد الصراع الدولي الاقليمي و تداعياته على امن و الاستقرار في ليبيا ، اصدارات المركز الديموقراطي العربي ، دراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، المانيا ص 69

[2] لبيد عماد زوريوش حسام الدين، **مرجع سابق**، ص71

[3] لبيد عماد زوريوش حسام الدين، **مرجع نفسه**، ص71.

الاستغناء عن تيار الإسلام السياسي الذي يبدو أنه فقد آخر لأوراقه في الترتيبات الأمنية الأخيرة التي تجري العاصمة طرابلس وتهدف إلى قصقصة أجنحة الميلشيات المحسوبة عليه.

- مان من المتوقع أن توجه الانتخابات ضربة قاصمة لتيار الإسلام السياسي، الذي ارتبطت صورته على مدى السنوات الماضية بدعم الإرهاب والميلشيات التي تعرقل قيام الدولة، وكان حفتر وصل إلى باليرمو، وحضر اللقاء بين حفتر والسراج الرئيس المصري عبد الفتاح السي ورئيس الوزراء الروسي "ديمثريمدفيديف والمبعوث الدولي إلى ليبيا غسان سلامة ورئيس المجلس الأوربي دونالد توسك، ووزير الخارجية الفرنسي "جان إيف لوريان"

واستضاف رئيس الوزراء الإيطالي "جوزبيي كونتي" اللقاء الذي جرى قبل محادثات حول طاولة مستديرة كان من المقرر أن تشارك فيها تركيا، وسبقت المحاولة الإيطالية لحل الأزمة الليبية قمة عقدت في باريس في مايو الماضي، وشهدت اتفاق حكومة الوفاق الوطني في طرابلس وحفتر على إجراء انتخابات عامة[1].

المطلب الثاني: المبادرات الإقليمية لحل الازمة الليبية

تتمثل المبادرات الإقليمية في:

أولا: المشروع المصري التونسي للمصالحة الوطنية

من خلال الحوار والتفاوض بين القبائل الليبية، وتختلف البلدان على تفاصيل النهج والنتائج في الوقت الذي لمحت فيه مصر إلى خيار تسليح القبائل الليبية وتكثيف الاتصال مع حلفاءها القبالين في شرق ليبيا، قدم الرئيس التونسي (بخلفية قانونية دستورية) نموذجا لمؤتمر تأسيس صياغة دستور جدي في ليبيا على أساس المجالس القبلية المحلية المنتشرة في جميع أنحاء غرب ليبيا، لا يبدو أي من الخيارين قابلا للتطبيق، نظرا لان المشروع المصري –في الواقع- مدرج اعتبارات الدعم العسكري لجناح الحلفاء للقاهرة في شرق ليبيا، بينما لن يتلق المشروع التونسي أي صدى على الساحة الليبية رغم ونه عرضة للتعديل والمراجعة والتنسيق مع الغدارة الأمريكية والحكومة الجزائرية.[2]

ثانيا: المبادرة الجزائرية

[1] نتائج مؤتمر باليرمو بشان استنساخ اتفاق باريس ، مقال منشور بتاريخ 2018/04/14 على موقع العرب ، https://alarab-co_uk.cdh.ampproject.org/v على الساعة 11:30 صباحا

[2] لبيب بقاص، عبد الرحمان هزيل: **مرجع نفسه**، ص69.

لم ترتكز الديبلوماسية الجزائرية فقط على تنسيق الإقليمي مع دول الجوار الليبي، وإنما تجاوزت البيئة الداخلية من خلال العمل على مساعدة الأطراف السياسية الليبية على الحوار مع بعضها البعض والتوافق على مقاربات سياسية مشتركة لتخطي عقبة المرحلة الانتقالية، لقد أدت هذه الجود السياسية إلى تنظيم اجتماعات ضمن ممثلين عن الأحزاب السياسية قادة سياسيين وعناصر من المجتمع المدني الليبي، من بين هذه المبادرات الاجتماع الذي عقد بتاريخ 11/10مارس 2015 بالجزائر وحضره الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا السيد "برنارد ينوليون"

وممثلة الاتحاد الأوربي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسية الأمنية السيدة "فديركاموغيريني" وبعد يومين من الحوار السياسي بين ممثلي الأحزاب السياسية وشخصيات مستقلة وناشطين حقوقيين توج الاجتماع بصياغة بيان مشترك وختامي تضمن تأكيد المجتمعين على ضرورة التعهد بحماية وحدة ليبيا الوطنية مع الالتزام بالإعلان الدستوري المتضمن لمبادئ 17 فبراير القائمة على أسس العدالة وحقوق الانسان وتباع الدولة القانون والمؤسسات....[1]

فالمشروع الجزائري للمصالحة عن طريق التفاوض بين القوى السياسية والأهلية ضمن موازين ومصالح القوى الإقليمية ودون إقصاء طرف من الأطراف الداخلية أو الخارجية في الساحة الليبية فقد بادر الرئيس "عبد المجيد تبون" منذ وصوله للسلطة إلى عرض هذا المشروع من خلال قناتين: ليبية باعتماد مسافة واحدة من الأطراف المتصارعة من أجل الحفاظ على فاعلية الوساطة، ودولية بالسعي إلى اختيارات الاتحاد الإفريقي والضغط من خلاله لفتح الطريق أمام المبادرة الجزائرية بالاستفادة مما تحقق خلال قمة برازافيل المخصصة للأزمة الليبيين (جانفي 2020) التي تكون على عقد منتدى المصالحة الليبية الشاملة "إلا أن المقترح الجزائري يواجه عدة عقبات أهمها:

موقف حكومة طرابلس وحليفها التركي الرافض للاشتراك جناح المشير خليفة حفتر في المفاوضات المرتقبة والموقف المصري الروسي، فقد حرصت الجزائر على التقوي بمظلتها المغاربية وارتباطاتها الأوروبية والإفريقية.[2]

[1] لبيب بقاص، عبد الرحمان هزيل: **مرجع نفسه**، ص63.

[2] لبيد عماد زوريوش حسام الدين، **مرجع نفسه**، ص69،70.

المطلب الثالث: سيناريوهات مستقبلية ليبيا

لرصد مستقبل ليبيا نستند في التحليل على تقنية السيناريو بناء على معطيات ومؤشرات واقعية ميدانية، وذلك حسب المنهجية المتبعة في الدراسة المستقبلية حيث توجد ثلاثة احتمالات مستقبلية للأوضاع في ليبيا تتمثل في:

أولا: السيناريو الإصلاحي: بناء دولة حديثة ديمقراطية وهو الهدف المنشود من انتفاضة 17 فبراير 2011م حيث يتمركز على قدرة الفرقاء السياسيين على يناء قاعدة إصلاحات متينة في إطار ما يعرف بالانتقال الديمقراطي، وهو من خلال تمكن الليبيين من بناء دولة مؤسسات توزع السلطات، تحتكم للانتخابات، بناء جيش وطني يساهم في استقطاب الأمن في البلاد...، لكن بالنظر للبيئة الليبية التي غاب عنها الأحزاب، نخب، المجتمع المدني، العارضة ، وغياب المعطي الأمني في البيئة الليبية فإنه عملية الانتقال هذه تستغرق مدة أطول لحين إعادة بناء الحياة السياسية، وتحقي الاستقرار ليبيا.[1]

هذا السيناريو وإن كان صعبا نظرا لما تعانيه ليبيا الآن إلا أن ليس مستحيلا، ويكون ذلك من خلال الحكومة الحالية على دعم نظام التعددية الحزبية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها كل القوى السياسية على قدر المساواة، وهو ما يقود إلى حكومة ديمقراطية واستقرار ببناء جيشا وطني ومؤسسات أمنية لشرعية وإزالة مظاهر التسلح في الشوارع، ودعم عملية المصالحة الوطنية التي يعيقها العامل الأمني وبالتالي فإن أفضل طريقة لاستقطاب الأمن تتمثل في اشراك الليبيين في حوار المصالحة الوطنية التي تساعد على بناء الثقة بين مختلف القوى القبلية والإقليمية وغيرها من القوى الاجتماعية والجماعات المسلحة وبالتالي تسهيل نزع السلاح، وتأكيد على ضرورة الإسراع بوضع دستور جديد وبناء مؤسسات ديمقراطية، أن الإصرار الحراك الشعبي المدني وتمسكه بالخيار المدني والديمقراطي بشكل أفقا لخروج البلاد من المأزق، وفتح المجال لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي و

[1] نور الهدى بن بتقة، **تأثير التنظيمات المسلحة والإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا**، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر 3، العدد 5، جوان 2018، ص84.

مؤسسات قوية ليبيا تستطيع أن تقود عملية التحول الديمقراطي وكذلك الخاف القائم بين الجماعات المسلحة حول شكل الدولة الليبية.[1]

ثانيا: السيناريو الاتجاهي:

فمن المرجع بقاء الفوضى وللاستقرار في ليبيا في المستقبل القريب والمتوسط نظرا لغياب دولة المؤسسات وغياب الانسجام بين الأطباق السياسية في بناء رؤى موحدة لإيصال ليبيا لبر الأمان، العامل الخارجي وتأثيرات القوى الدولية على مسار الإصلاحات الداخلية مما يرهن القرار السياسي لليبيا، المشاهد الدموية اليومية للانفجارات والاغتيالات التي تشهدها جل المناطق الليبية، هو سيناريو يغرر احتمالات بقاءه لسنوات عديدة نظرا لأوضاع الأمنية والسياسية الميدانية التي لم تعرف الاستقرار رغم سقوط النظام (القذافي) الذي اعتبر السبب الرئيسي في الفوضى، وغياب الاستقرار بعد 17 فبراير 2011، لتعهد بالحرب عل كل من قام لانتفاضة وأيدها داخليا وخارجها، فبالرغم من مقتله فإن الأوضاع السياسية تعرف تجاذبات ونزاعات مسلحة والأوضاع الميدانية احتقانات وصراعات دموية عنيفة زاده تمدد تنظيم الدولة الإسلامية تعقيدا، [2].....

ثالثا: السناريو الثوري:

ويعني به قيام الحرب الأهلية وتقسيم ليبيا في وجود عوامل ألا وهي: ضعف المؤسسات السياسية والإدارية لمرحلة ما بعد نظام الجماهيرية، مع انتشار الأسلحة وتعدد الميليشيات خارج نطاق السلطات الدولة، كذلك التصنيف الثوري كاعتبار مدن ثائرة متحررة، ووجود انتماءات وولاءات القبلية.

كما ان اعتماد الحل العسكري لإنهاء الأزمة الليبية من قبل أطراف النزاع بدل لمسار السياسي، مع التخوف من قبول الأطراف المتصارعة في ليبيا بنتائج الانتخابات الأمر الذي قد يدخل ليبيا في حرب أهلية مثلما حدث في عام 2014 عندما رفض التيار الإسلامي الاعتراف بهزيمته في انتخابات مجلس النواب التي أجريت في يونيو 2014 [3]بإضافة إلى حدة التنافس الإقليمي بين المحور التركي، القطري لتيارات الإسلام السياسي في المنطقة والقوى الأخرى المناهضة له وذلك منذ المقاطعة الرباعية العربية لقطر في يونيو 2017، وامتداد هذا التنافس إلى ليبيا، كما أن التنافس بين روسيا

---

[1] مليكة بوضياف، **مرجع نفسه**، ص219.

[2] نور الهدى بن بتقة، **مرجع نفسه**، ص85

[3] صرية العايب: **مآلات الدولة الليبية في ظل التدخلات الأجنبية: نموذج التدخل التركي**: مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 2، سنة 2020، ص331

من جهة، والولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من جهة أخرى على النفوذ في ليبيا والتخوف من ان يؤدي هذا التنافس لعرقلة حل الأزمة الليبية، من خلال استغلال الأطراف الليبية لهذا التنافس للتنصل من التزاماتها، هذه الزيادة في الأطراف المتدخلة يزيد من الإمدادات العسكرية للأطراف المتنازعة، مما يطيل من أمد الحرب.[1]

[1] صرية العايب، **المرجع نفسه**، ً 332.

خلاصة الفصل :

من خلال ماتم التعرض اليه يمكن القول ان تضارب المصالح الدولية في التعامل مع الأوضاع في ليبيا في فترة ما بعد القذافي لم يتم خلالها الخروج بموقف دولي موحد من الأزمة الليبية بل يصعب حتى القول بوجود نوع من انسجام والتكامل في المقاربات الغربية للأوضاع في ليبيا،وهو ما لوحظ من خلال التنافس الحاد بين فرنسا وروسيا وايطاليا ، وغموض الموقف الأمريكي،وتردد للسياسة البريطانية، وكل ذلك نتج عنه انعكاسات أدت في مجملهاالى عدم استقرار وضعف مؤسساتها، وهو ما ساهم في تدخلات خارجية محلية وإقليمية،كما استغلت وضعية الفوضى واللاستقرار وتخريب بالمستقبل الليبي،اذ ان الوضع الليبي شهد عدة مبادرات دولية وإقليمية، كالإجتماع باريس ومؤتمر باليرمو، والمشروع المصري تونسي للمصالحة الوطنية على المستوى اقليمي،كما تباين سيناريوهات مستقبلية الوضع الليبي تباينت بين اصلاح والخروج من الأزمة واللجوء الى الديمقراطية، وبين بقاء الوضع عما هو عليه واستمرار الوضع، وبين السيناريو الثوري ما يعني به ظهور حرب اهلية، مع تقسيم ليبيا

chapter support:

From what was discussed,it can be said That the conflict of international interests in dealing With the situation in libya in the post-Gaddafi période,during which a unified international position on the libyan crisis was not taken which was observed through the intense competition between France,Russia and italy,the ambiguity of The American position,and the reluctance of Britich policy,all of which resulted in repercussions That Led in their entirety to the instability and weakness of their institutions,which contributed to local and regionl foreign interventions,as well as exploiting the situation of chaos and instability and sabotaging the future.the libyan situation,as the libyan situation witnessed several international and regional initiatives,such as the Paris meeting,the Palermo conférence,and the Egyptian-tunisian project for national reconciliation at the regional level.The situation,and the revolutionary scénario,which means the emergence of a civil war,With the division of libya.

خاتمة

الخاتمة :

إنه وبعل التدخلات الخارجية يشهد صراعات الداخلية في ليبيا نزاعات متعدد تفرضها التغيرات الكبيرة التي فرضتها التحولات الداخلية من جهة الإقليمية المتوترة وغياب الاستقرار من جهة أخرى، ما أدى إلى الاستعانة بالخارج مع الأطماع في ثروات ليبيا، حيث تعتبر ليبيا منطقة العديد من القوى الدولية ما جعلها تعتبر ليبيا منطقة العديد من القوى الدولية ما جعلها في دائرة القوى المتنافسة التي تصارعت فيما بينها على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية تحقيقا لمصالحها الاقتصادية والأمنية.

حيث أن التنافس والصراع بين هذه القوى كان هدفه السيطرة على الموقع الاستراتيجي لليبيا نظرا للمكانة الجيوستراتيجية له بغية التوسع والهيمنة.

فالصراعات الدولية الإقليمية زادت من حدة الأزمة ولم تساهم في إيجاد حلول لها، فكانت كل دولة تسعى إلى تحقيق ما تراه مناسبا لأجندتها الاقتصادية والسياسية مع تحصيل لجملة من الامتيازات على حساب الاستقرار السياسي للدولة، وبالتالي تم الاعتماد على سياسة المصالح ذو الطرفين من خلال إيجاد توافق سياسي بين أطراف الليبية الداخلية المتصارعة، مع دعم الأطراف المتصارعة من جهة، والاعتماد على الحرب بالوكالة عبر دعم مجموعات المتصارعة في الساحة الليبية.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج والتوصيات يمكن ذكرها على النحو التالي:

أولا: النتائج:

- انعدام الثقة بين الشعب الليبي والأطماع الشخصية والانقسامات الداخلية فتح المجال امان التدخلات الخارجية الدولية منها والإقليمية ما زاد من تأزم الوضع في ليبيا والحد في فترتها الأمنية.
- الإطاحة بكل المحاولات التسوية السياسية الودية بمساعدة وتحريض مجموعة من القوى الخارجية أدى إلى توصيل الأزمة السياسية إلى نتيجة سلبية، وهذا الامر ينتج عنه المزيد من الاضطراب السياسي والأمني التي أثرت في ليبيا وخارجها.
- تمتلك ليبيا مكانة استراتيجية وحيوية في مدركات صناع الاستراتيجيات الدولية والإقليمية.
- ليبيا دولة غنية بالبترول والغاز لذلك تعتبر دولة ذات أهمية عظمى وتحتل مراتب متقدمة في أجندة الاستراتيجيات الدولية والإقليمية.
- تشترك القوى الدولية وتتفق على اضعاف ليبيا والهيمنة عليها واقسامها.
- كلما زاد الموقع الاستراتيجي اهتماما زاد التأثير على لعبة الصراع الدولي الإقليمي.

- تميزت ليبيا بموقع جغرافي ممتاز، فكانت منطقة عبور لطرق القوافل التجارية ما بين إفريقيا وأوروبا، وبذلك تعتبر ليبيا بوابة إفريقيا الشمالية، وحلق وصل بين جناحي الوطن العربي الإفريقي والأسيوي.
- تشرف ليبيا بواجهة بحرية مهمة على الطرف الجنوبي لحوض البحر المتوسط، فقد ساعد هذا الموقع البحري في تعزيز أهمية موقع ليبيا الجغرافي في خريطة الصراع الدولي.
- تموقع ليبيا من مناطق لها أهميتها في الصراع الدولي، من بينها منطقة الساحل الإفريقي حيث الاتصال المباشر للأراضي الليبية مع هذا المجال الجغرافي المفتوح.
- ومن أجل تحقيق مصالحة حقيقية عميقة وشاملة داخل ليبيا أن يرسم ما يهدم في النسيج الاجتماعي الليبي، وان تكون أحد الأسس الراسخة لبناء دولة ليبيا الجديدة، بمعنى مصالحة تنطلق من عمق ليبيا ليبيا، ويشارك فيها كل اطباق المجتمع الليبي بلا قيود أو استثناء، لكي تنجح المصالحة وتحقق نتائج بعودة قوة ليبيا.

ثانيا:

يمكن ذكر أهم التوصيات التي توصلت إليها على النحو التالي:

- العمل على تكثيف الملتقيات والندوات ومبادرات الجوار ورفض لأي تدخل خارجي لعل الأزمة الليبية.
- بذل الجهود لمواجهة التحديات التي تحول دون الحوار والمصالحة حتى تصبح آليات للنجاح في الوصول إلى اتفاق سياسي يشمل جميع الأطراف الليبية.
- العمل على ان يكون للاتحاد الإفريقي دورا في حل الأزمة الليبية.
- دعوة دول الجوار العربي للقيام بدور فعال في إعادة استقرار ليبيا وبناء مسيرة السلام والمصالحة الشاملة فيها باعتبار ليبيا عمقا جيوستراتيجيا مهما وبعد بشري وتنموي.
- عقد مؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة، يضم كل دول شرق المتوسط والتفاوض على معاهدة دولية لتوضيح وتبيان المصالح المشتركة فيما بينها وفقا للقانون الدولي، والاقتسام العادل للثروات الطبيعية مما لا يسبب أضرار لأي دولة على حساب أخرى، كما يساعد ذلك على تحقيق من الصراع القائم على الغز في شرق المتوسط ويساعد على الاستقرار في المنطقة.
- لا بد من طي الخلافات بين الفرقاء الليبيين وتعزيز لغة الحوار وإيجاد مقاربة لمصالحة وطنية شاملة، وتحكيم مقاربة سياسية مقبولة تجنب خسائر وتهديدات خارجية على ليبيا.
- تفعيل دور المنظمات الإقليمية العربية والإفريقية على غرار جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي لقيام بدورها المنوط بإيجاد حلول فعالة وذات مصداقية بعيدة عن الأهداف الضيقة التي لا تراعي

منطق المصالح المتبادلة بين الدول ولا يتحلى هذا إلا عن طريق تفعيل العلاقات البيئية القائمة على حسن الجوار، تبادل المعلومات، توقيع اتفاقيات تصب في المصلحة العامة للدول وكذا ضرورة الإيمان بالحفاظ الجماعي على السلم والأمن الدوليين لإبعادهما الإقليمية والدولية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1- حبيب الخباز، أضواء حول الأحداث والتطورات في الوطن العربي، دون دار النشر، الطبعة الأولى، سنة 2011.

2- مهدي محمد عاشور، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومسارته المحتملة، دون دار النشر، دون طبعة، جامعة القاهرة، 2011.

3- مها محمد الشيوكي، إشكاليات قضية لوكربي أمام مجلس الأمن بنغازي، دار الجماهرية للنشر و التوزيع ،2000

4- خليل عبد السيدّ ، جماهيرية الدم و النار ، دار الكتاب العربي ، دون طبعة القاهرة 2012

ثانيا المجلات:

1- أحمد سعيد نوفل، عاطف الجولاني، قاصد محمود، عبد الله الحميد الكيالي، جواد الحمد، ليبيا إلى أين؟ مركز دراسات الشرق الأوسط، فريق الازمات العربي، عدد 13، الأردن، مارس 2017.

2- إيهاب بسيسو، مقال تحت عنوان "ثورة 17 فبراير والمشهد الإعلامي جامعة كارديف، منشور على موقع: http://www.al/akhbar.com/mod/772، اطلع عليه بتاريخ 2022/4/24، على الساعة 11:00 صباحا.

3- أمينة سرير عبد الله، أمينة بوبصلة، تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمة الليبية، التأثر الإقليمي والدولي، مجلة السياسة العالمية، المجلد 4، العدد 03، مارس، 2021.

4- أحمد الزروق الرشيد، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية، 2016/2011، مجلة مدارات سياسية، عدد سبتمبر 2017.

5- جاد مصطفى البستاني، محمد السيد، محمد نبوي، التدخل التركي في ليبيا وأثره على الأمن القومي، المركز العربي للبحوث والدراسات، منشور على الموقع: www.ACRSEG.ARG/41600 اطلع عليه بتاريخ 2022/4/24، على الساعة 11:00 .

6- محمد عبد الحفيظ الشيخ، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا وسوريا نموذج)، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 44/43، 2014.

7- مليكة بوضياف، إشكالية الصراع في ليبيا حول بناء المجتمع والدولة بين العشارية القبلية والدولة المدنية (الانتقال إلى الدولة المدنية بالحفاظ على النسيج القبلي)، مجلة أكاديمية، عدد 5، جوان 2016.

8- منى حسين عبيد، أبعاد تغير النظام السياسي في ليبيا، دراسة دولية، عدد 51.

9- نور الهدى بن بتقة، تأثير التنظيمات المسلحة والإرهابية على مستقبل بناء الدولة في ليبيا، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر 3، العدد 5، جوان 2018.

10- عبد العظيم حبر حافظ، التطورات السياسية في ليبا على أثر ثورة 17 شباط، رؤية سياسية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والليبية، عدد 38، 2011.

11- عمر خيري، التدخل الدولي في ليبيا منذ 2011 وانعكاساته السياسية مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، المجلد 3، عدد 2، 2019.

12- صبرينة العايب:/ مآلات الدولة الليبية في ظل التدخلات الأجنبية: نموذج التدخل التركي: مجللة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلد 6، العدد 2، 2020.

13- توفيق بوستي، المصالح الفرنسية في ليبيا ما بعد القذافي، الدوافع والاتجاهات، جامعة 8 ماي 1945، مجلة دفاتر السياسية والقانون، مخبر الدراسات القانونية البيئية، المجلد 2020،1،16،14.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

أ- الرسائل:

1- ياسين فلوس، التدخل في ليبيا بين المشروعية والعدوان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 1.

2- عامر عبد الفتاح، أحمد عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2014/2011، قدمت هذه الاطروحة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2015.

3- علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2012.

4- عليا محمد عبد الجواد المنصوري، تأثير الازمة الليبية على الامن القومي لدول شمال لإفريقيا، الجزائر نموذجا (2020/2011) قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الأدب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، كانون الثاني 2021.

5- علي محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2017/2011، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على جرجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2018.

ب- مذكرات الماستر:

1- لبيب بقاص، عبد الرحمان هزيل، السياسية الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2017/2011، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسي، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحكم الراشد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2017/2016.

2- نصيرة علي، إشكالية إعادة بناء الدولة الجديدة في ليبيا، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016/2015.

3- سهيلة بن موسى، تأثير المتغيرات الخارجية على إعادة بناء الدولة في ليبيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص استراتيجية وعلاقات دولية، فرع علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016.

4- عبد الله زوبيري، عبد المالك زعبة، تأثير المتغيرات الخارجية على المادة بناء الدولة في ليبيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.

رابعا: المداخلات:

1- أحمد همام محمد حمام، الاستقرار السياسي في ليبيا في ضوء التجاذبات الإقليمية الدولية، أعمال لمؤتمر الدولي، إصدارات المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

2- حازم حمد موسى، مكانة الموقع الاستراتيجي الحيوي لليبيا في لعبة الصراع الإقليمي والدولي، أعمال المؤتمر الدولي، أبعاد الصراع الإقليمي، والدولي، أعمال المؤتمر الدولي، أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، فرع العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، العراق إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

3- حليمة أحمد محمد حمزة، تداعيات التدخل في ليبيا بين الإيجابي والسلبي، أعمال مؤتمر الدولي، أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، دراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

4- حليمة خرار، مدى شرعبة التدخل في ليبيا في ظل الصراع الداخلي، أعمال المؤتمر الدولي، تحت عنوان أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على ام واستقرار ليبيا، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

5- عادل أحمد المنتصر، الصراع على الغاز في شرق المتوسط وأثره على الاستقرار في ليبيا، أعمال المؤتمر الدولي، أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا، إصدارات المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

6- عبد السميع بلعيد محمد العجرم، شرعية التدخل الخارجي وأثره على الانقسام الداخلي في ليبيا، أعال المؤتمر الدولي، تحت عنوان الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على امن واستقرار ليبيا، كلية الحقوق، جامعة الجفرة.

7- فرج حسن محمد الأطرش، الدوافع الاقتصادية وراء التدخل الخارجي في ليبيا، كلية الحقوق، جامعة الجفرة، أعمال مؤتمر الدولي تحت عنوان "أبعاد الإقليمي والدولي وتداعياته على امن واستقرار ليبيا، إصدارات المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا.

خامسا : المواقع الالكترونية

1) حكومة الوفاق الوطني منشور على الموقع : http// :www.org.m.wikipidia.org اطلع عليه في 2022/06/11 على الساعة 14:00

2) نتائج مؤتمر باليرمو بشأن استنساخ لاتفاق باريس، مقال منشور بتاريخ 2018/14/14 على الموقع العرب https://alarab-co-uk.cdh.ampprojct.org/v أطلع عليه بتاريخ 2022/4/24 الساعة 11:30 صباحا.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	أ
اهداء	ب
مقدمة	01
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي و النظري للصراع في ليبيا .	
المبحث الاول : مفهوم الصراع الدولي و الاقليمي	09
المطلب الاول : اطراف الصراع الدولي و الاقليمي	09
المطلب الثاني : جذور جذور الصراع في ليبيا	13
المطلب الثالث : دوافع و اسباب الصراع الدوليو الاقليمي	14
اولا : الدوافع	14
ثانيا : اسباب الصراع الدولي و الاقليمي	16
المبحث الثاني : تاثير التدخلات الدولية الاقليمية على ليبيا .	20
المطلب الاول : تاثير التدخلات الدولية على استقرار ليبيا .	20
المطلب الثاني : تاثير التدخلات الاقليمية على ليبيا .	21
المطلب الثالث : تاثير حلف الناتو و عملياته العسكرية على ليبيا	24
خلاصة الفصل الاول	26
الفصل الثاني : تقييم الصراع الدولي الاقليمي على ليبيا .	30
المبحث الاول : موقف الاطراف الدولية و الاقليمية من الصراع في ليبيا.	30

المطلب الاول : موقف الاطراف الدولية من الصراع في ليبيا	30
اولا : موقف الولايات المتحدة الامريكية.	30
ثانيا : الموقف الروسي	31
ثالثا : الموقف الفرنسي	32
رابعا : الموقف الايطالي	32
المطلب الثاني : موقف الدول الاقليمية من الصراع في ليبيا.	33
اولا : الموقف التركي	33
ثانيا : موقف جامعة الدول العربية	33
ثالثا : موقف الدول العربية	34
رابعا : موقف الاتحاد الافريقي .	34
المطلب الثالث : انعكاسات الصراع الدولي الاقليمي على ليبيا .	35
المبحث الثاني : مستقبل القضية الليبية في ظل الصراع الدولي الاقليمي	50
المطلب الاول : مبادرات الدولية لحل الازمة اليبية.	50
اولا : اجتماع باريس حول الازمة الليبية.	50
ثانيا : مؤتمر باليرمو لحل الازمة الليبية	51
المطلب الثاني : المبادرات الاقليمية لحل الازمة الليبية .	52
اولا : المشروع المصري التونسي للمصالحة الوطنية	52

فهرس المحتويات

ثانيا : المبادرة الجزائري	52
المطلب الثالث : سيناريوهات مستقبلية لليبيا .	53
اولا : السيناريو الاصلاحي	53
ثانيا : السيناريو الاتجاهي	54
ثالثا : السيناريوو الثوري	55
خلاصة الفصل الثاني	56
الخاتمة	60
قائمة المراجع	64
فهرس المحتويات	68
قائمة الملاحق	71

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 :

الملحق رقم 02 :

الملحق رقم 03 :

الملحق رقم 04 :

الملحق رقم 05 :

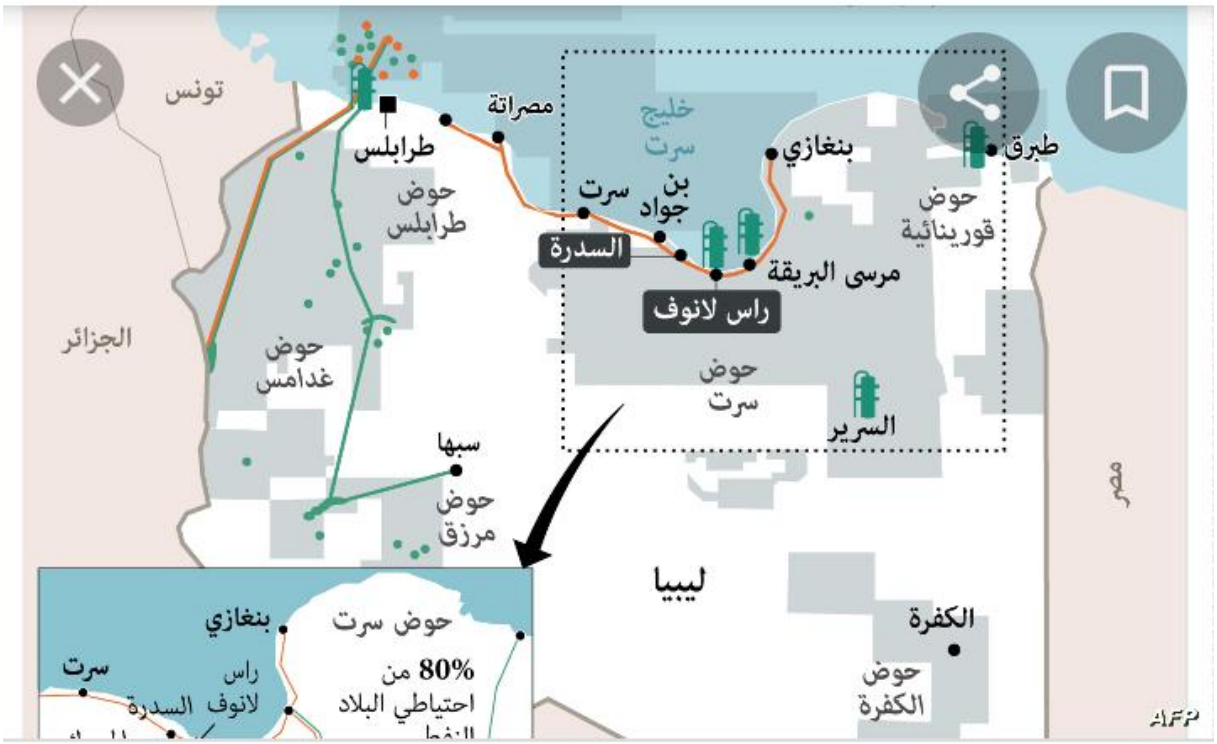

الملحق رقم 06 :

الملحق رقم 07 :